صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الرابعة / العدد ٣٧ / أيار وحزيران / ٢٠١٧

أطفال ريف إدلب..
من المدارس إلى معسكرات التجنيد

اهالي الوعر..
جريمة التهجير الجماعي ومحاولة مواصلة الحياة

صغيرات ومطلقات في مخيم كردستان العراق

مصدر الصورة: AFP

الفهرس

ملف..... ص ٤

أهالي الوعر..
جريمة التهجير الجماعي ومحاولات مواصلة الحياة

- تهجير أهالي الوعر.. الوقائع والمسارات
- مهجّرو الوعر يبدؤون حياة جديدة بريف حلب
- أهالي الوعر يقتسمون المعاناة مع إدلب
- من حمص إلى الريف الشماليّ.. نازحون يرفضون الابتعاد عن الديار

رأي..... ص ١٢

- عن جنيف العبث واللاجدوى
- جنيف وخمس سنوات من الدّوران في الفراغ
- من بيان الثورة إلى ثورة البيانات وسحر الكلام
- «ترامب» والعصر الابراهيميّ
- المنظّمات النسائية السوريّة بين الواقع والمأمول

حوار..... ص ١٩

مجلة صور تحاورالطبيبة والروائية نجاة عبدالصمد

إيقاع العدسة..... ص ٢٢

تحقيق..... ص ٢٤

- صغيرات ومطلّقات في مخيّم بكردستان العراق
- آثار إدلب عرضة للضياع في ويلات الحرب
- أطفال ريف إدلب... من المدارس إلى معسكرات التجنيد

نافذة على الحقوق..... ص ٣٤

نحو دستور لجميع السوريين

منوعات..... ص ٣٦

ذاكرة لمسامير القهر

ثقافة..... ص ٣٨

«كلني» التاريخ الطبيعيّ وغير الطبيعيّ لأكل لحوم البشر للكاتب بيل شوت

سينما..... ص ٤٠

لم يبق إلا البحث عن بدائل

الديك..... ص ٤٢

أن تكون سوريًا

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

صور

تتأصل المدنية بالوعي

مجلة شهرية مستقلة تعنى بالشأن المدني وحرية التعبير وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email: info@suwar-magazine.org

Facebook: suwar-magazine

website: www.suwar-magazine.org

جنيف وأستانة وما بينهما من خرائط

ينتاب السوري اليوم شعورٌ بالمرارة والانكسار على ما آلت إليه أحواله وأحوال مجتمعه وبلده، الذي أصبح بحكم المقسم إلى كانتونات وجيوب معزولة، بفعل الحرب التي كرست التقسيم الاجتماعي والجغرافي، وشردت وقتلت ودمرت.

ويترسخ هذا الشعور بعد أن بات واضحاً أن مختلف القوى الإقليمية والعالمية، ابتداءً من الروس والإيرانيين، وصولاً للأتراك والخليجيين والأمريكان، لم تلعب أي دورٍ إيجابي في تهدئة الحرب السورية، والتوصل إلى حل سلمي لها، وإنما زادت من حدتها وتفاقمها، بل وأنها شاركت بها بشكلٍ مباشر، ما زاد من كارثية الخسائر والدمار.

كل هذا يجعل الشعور بضياع سوريا حاضراً بقوة، خاصةً وأن المفاوضات التي تجري لا تشي بالتوصل إلى حل قريب للمقتلة السورية.

مفاوضات جنيف المعنية بإيجاد حل سياسي للقضية السورية لا يبدو أنها تحقق أي تقدم يذكر، عدا ما قدمه السيد ديمستورا لمجلس الأمن عن موافقة جميع الأطراف للمشاركة معاً على مستوى الخبراء في بعض المسائل القانونية والدستورية، للخروج من حالة الجمود في المفاوضات، في ظل تعنت الأطراف المشاركة وتخندقها خلف أولوياتها، فالمعارضة ترى نفسها معنية بمناقشة الانتقال السياسي ومصرةً عليه، في مقابل إصرار وفد النظام على مسألة مكافحة الإرهاب كأولوية لأي تفاوض، في ظل غياب دعم دولي لسير المفاوضات، حيث أن الدول الفاعلة والوازنة في الملف السوري لا تحاول الضغط على الأطراف المشاركة للوصول إلى حل، فهي تسعى لتحقيق ما تصبو إليه عبر بوابات أخرى غير بوابة الحل السلمي.

وفي ظل استعصاء المفاوضات السياسية في جنيف، ودورانها فيما يشبه الحلقة المفرغة، خرج الروس والأتراك بصيغة أخرى في أستانة، تمثلت في المفاوضات العسكرية، والتي اعتبرها البعض أكثر أهمية من مفاوضات السياسية في جنيف، وقد تكون بديلة عنها، خاصة بعد ما توصلت الأطراف المشاركة إلى اتفاق حول «مناطق منخفضة التوتر»، تم رسم خرائطها استناداً إلى اتفاق وقف إطلاق النار، بضمانة كل من روسيا وتركيا وإيران.

هذا الاتفاق كان على ما يبدو مطلب العديد من الأطراف الإقليمية والدولية. وهو إن دلّ على شيء فهو يدل على أن العسكر هم أصحاب كلمة الفصل في الحرب السورية، وألا مفاعيل للقرارات الدولية أو للمفاوضات السياسية، خاصةً أن ما يجري على الأرض من تهجير للسكان وتغيير ديموغرافي ورسم للخرائط والحدود للفصل بين المناطق «منخفضة التوتر» سوف يكون له مآلاته ونتائجه على مستقبل البلاد ووحدة ترابها.

أهالي الوعر..
جريمة التهجير الجماعي ومحاولات مواصلة الحياة

تهجير أهالي الوعر.. الوقائع والمسارات

جورج.ك.ميالة

مهجّرو الوعر يبدؤون حياة جديدة بريف حلب

أهالي الوعر يقتسمون المعاناة مع إدلب

ليليا نحاس

من حمص إلى الريف الشماليّ.. نازحون يرفضون الابتعاد عن الديار

كمال السروجي

تهجير أهالي الوعر.. الوقائع والمسارات

جورج.ك.ميالة

> انتهى في الحادي عشر من أيّار تنفيذ ثاني أكبر اتّفاق تهجير قسريّ منظّم للمدنيّين السوريّين بعد اتّفاقية حلب، تمّ فيه إجبار ما يقارب ٢٠ ألف شخص على الانتقال إلى ثلاث مناطق هي: ريف حلب وإدلب وريف حمص الشماليّ، جميعهم من معارضي النظام.

بنود الاتّفاقيّة

تضمّنت الاتّفاقيّة خمس نقاط أساسية، أبرزها خروج جميع المقاتلين وعائلاتهم والراغبين من المدنيّين بشكل أسبوعيّ، وبمعدل ألفي شخص في كل دفعة حتى نهاية الاتّفاق، نحو مناطق ريف حمص وجرابلس وإدلب، على أن تتحمّل القوات الروسية وجيش النظام حماية القوافل حتى وصولها إلى مناطق المعارضة، واتّفق الطرفان على تشكيل هيئة مفاوضات موسّعة مؤلّفة من لجنة من حيّ الوعر مكلّفة من الأهالي بالمفاوضات، ولجنة أمنيّة تابعة للنظام، وضباطاً روساً.

ونصّ الاتّفاق على نشر كتيبة من الشرطة العسكرية الروسيّة في الحيّ مؤلّفة من حوالي ١٠٠ عنصر بإشراف ضبّاط روس من رتب عالية، كما تعهّد الجانب الروسيّ بتسليح مجموعة من أبناء الحيّ ليكونوا بمثابة الشرطة لضبط الأمن ضمنه.

وتكفّل الجانب الروسيّ بالإشراف على إعادة المدنيّين وحفظ الأمن وحماية الممتلكات العامّة والخاصّة ومنع اعتقال أيّ أحد، ومنع دخول الميليشيات الأجنبية التي تساند النظام كميليشيا حزب الله والميليشيات العراقية والإيرانية.

وذكرت مصادر خاصّة للمجلّة أن الطرف المشرف على الاتّفاقية من طرف النظام هو اللواء ديب زيتون، المتّهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، وموضوع على قائمة العقوبات الدولية، وطلال البرازي محافظ حمص، وقادة الأفرع الأمنيّة بحمص، ومن الجانب الروسيّ العماد إيغور تورتشينوك القائد الأعلى للقوات الروسية في سوريا ومركزه قاعدة حميميم، والذي واظب على حضور المفاوضات شخصياً، إضافة لنائبه العقيد رفائيل والعقيد سيرغي دروجين، المكلّف من قبل الحكومة الروسية بتوقيع الاتّفاق خطّياً، ومن طرف المعارضة لجنة تفاوض حيّ الوعر المكلّفة من الأهالي.

مجريات العمليّة

بدأت دفعات الأهالي بالخروج في آذار الماضي بشكل أسبوعيّ، وتتألّف كل قافلة من حوالي ٥٠-٦٠ باصاً، إضافة لعدد من الشاحنات لحمل الأمتعة، بمرافقة الشرطة العسكرية الروسيّة وسيارات من أجهزة المخابرات السورية حتى نقطة الوصول لمناطق المعارضة، فيما تكفّلت لجنة المفاوضات بالوعر ترتيبات الوصول داخل تلك المناطق.

يتحدّث الناشط السياسيّ عبد دالاتي لمجلّة صُوَر قائلاً: «كانت نقطة تجمّع الباصات بعد انتهاء ترتيبات الخروج، بالقرب من تحويلة حمص (مدخل المدينة)، شخصياً قضيت داخل الباص ٢٦ ساعة لأنهم منعونا من الخروج من الباصات، وسمحوا لنا بحمل حقيبة لكل شخص فقط، والدفعة الأخيرة قضت ٣٧ ساعة قرب تحويلة حمص».

ويتابع: «هناك سياسة ممنهجة للإذلال، إذ فرض النظام على كل دفعة خارجة أن تسلّم حوالي ٣٠٠- ٤٠٠ قطعة سلاح، وإن لم يتمّ ذلك يقومون بالضغط على المدنيّين والتدقيق في حاجياتهم التي يخرجونها معهم، ممّا اضطرّ الكثيرين لتأمين قطعة سلاح، رغم أنهم ليسوا بمقاتلين، لتقديمها لحواجز النظام، لتيسير عمليّة النزوح».

بالنسبة للسلاح، جميع المقاتلين خرجوا بسلاحهم الفرديّ، كما أن المدنيّين أخرجوا سلاحهم المستخدم للأمن الشخصيّ، أمّا السلاح المتوسّط فقام المقاتلون بإخراج ما يزيد عن ٩٠ بالمئة منه، عن طريق دفع رشاوي لحواجز النظام.

يروي عمر، أحد المقاتلين، طريقة إخراج السلاح المتوسّط للمجلّة قائلاً: «نقوم بتفكيك السلاح ونضعه في داخل الأمتعة، وعند قيام النظام بالتفتيش، يرى السلاح فنقوم بدفع مبلغ ٥٠- ١٠٠ دولار، أو ما بقيمته من السجائر أو المواد الغذائية ليتمّ التغاضي عنه، ندفع للعقيد أو عناصره».

أمّا المرضى والمصابين، فقد خرج ذوو الإصابات الساخنة منهم (حوالي ٧٠٪ من المصابين) بسيّارات الإسعاف، أمّا ذوو الحالات الباردة فخرجوا بالباصات، وعند وصولهم للمناطق المحرّرة، تمّ إسعاف الحالات الحرجة إلى تركيا، أمّا الباقون فقد انتشروا على المشافي الموزّعة في المنطقة. ولم يسجّل حضور فعّال للهلال الأحمر، واقتصر على سيارتَي إسعاف ترافق كل قافلة حتى آخر نقطة تحت سيطرة النظام.

لم يبقَ في الوعر أيّ شخص معارض للنظام، من تبقّى هم من موظّفي الدولة، وطلاب الجامعات، حتى أن الكثير من العائلات بقيت في الوعر وأرسلت أولادها خارجه خوفاً عليهم.

وبعد خروج الأهالي دخل النظام والجيش الروسيّ وانتشروا في الحيّ، على خلاف ما تمّ الاتّفاق عليه، وبقي معبر دوار المهندسين المدخل الوحيد للحيّ، وفي الأيام التالية تسلّل عناصر من ميليشيا حزب الله اللبناني، المتمركزين في الأبراج السكنية المحيطة بالحيّ، ونهبوا الأثاث والممتلكات، على إثرها تمّ الاشتباك مع عناصر النظام، واعتقل خمسة منهم، تمّ تحويلهم لفرع الأمن الجنائيّ، وعلى إثر ذلك قامت الميليشيات المقيمة في قرية المزرعة بقطع أوتوستراد طرطوس حمص وحرق الإطارات، احتجاجاً على اعتقال عناصرهم، تدخّل رئيس فرع الأمن السياسيّ على إثر ذلك، وهدّدهم إن لم يوقفوا ذلك فسوف يكون هناك تصعيد في الموقف، لتأتي الأوامر فيما بعد لهم بضرورة التهدئة، وفي أعقاب ما حصل قامت هذه الميليشيات بالبدء بسرقة السيارات المركونة في أقبية الأبراج السكنية،

> خروجنا من الوعر في الواجهة اتّفاق بيننا مع النظام، وفي الحقيقة نحن والنظام ليس لنا علاقة به، هو تفاهم روسيّ تركيّ

ومن ثم نقلها بسيارات شاحنة لأماكن مجهولة. جميع هذه السيارات تعود لمغتربين من سكان حمص، أو للخارجين من الحيّ بموجب الاتّفاقية.

من يتحمّل مسؤوليّة الاتّفاقيّة

تحدّثت المجلّة مع عدد كبير من أبناء وناشطي حيّ الوعر، والذين أجمعوا أن النظام وحليفه الروسيّ هما المسؤولان بشكل مباشر عن كل ما جرى. فيما يرى آخرون أن السوريين أصبحوا اليوم ضحايا للصراعات الدولية، وفي هذا الشأن يقول الناشط السياسيّ عبد دالاتي: «للأسف في العامين الماضيين كان النظام المجرم هو الرابح الأكبر في سوريا، منذ سنتين حتى اللحظة تحوّل السوري لإنسان يدفع فاتورة التفاهمات الدوليّة، وتحوّلنا إلى ضحايا لتفاهمات وصراعات دوليّة في ظلّ انقسام الفصائل والتيارات السورية المعارضة». ويتابع دالاتي: «رغم الألم سوف ننتصر، نحن واثقون بذلك، ولكن سوف نضطرّ لتقديم تضحيات أكبر بكثير بسبب تفرّقنا، ولن نحقّق أيّ نتيجة حقيقيّة حتى نصبح يداً واحدة».

فيما يقول عدنان (اسم مستعار للضرورة الأمنيّة) للمجلّة: «خروجنا من الوعر في الواجهة اتّفاق بيننا مع النظام، وفي الحقيقة نحن والنظام ليس لنا علاقة به، هو تفاهم روسيّ تركيّ، الأتراك بحاجة لعدد من المقاتلين من أجل دعم قوات درع الفرات، كون مقاتلي الوعر معتدلين لا يحملون أفكاراً متطرّفة»، ويتابع: «كل الناس تعلم أن الإخوان المسلمين متغلغلون في الكثير من تيارات الحراك الثوري في الوعر، ونسبة لا بأس بها من أصحاب القرار من المحسوبين عليهم، فأيّ نتيجة سلبيّة أو إيجابية للاتّفاق يتحمّلون هم الجزء الأكبر منها».

فيما يرى الناشط زياد الحمصي المتابع للمفاوضات: «إن الاتّفاق جاء نتيجة لحصار مجرم وقاسٍ عاشه الحيّ منذ أكثر من ثلاث سنوات، نتيجة لتصعيد القصف الروسيّ السوريّ المشترك على المدنيّين». ويضيف: «لا توجد فئة تتحمّل المسؤوليّة، فعمليّات التفاوض كانت مستمرّة منذ أكثر من عامين، وعندما كان الثوّار يرفضون الخنوع لشروط النظام، كان يصعّد ويرتكب المجازر المتتالية للتنكيل بالمدنيّين والانتقام منهم».

القانون الدوليّ والتهجير القسريّ

شكلت جريمة تهجير أهالي الوعر، ملفّ إدانة جديد للنظام السوري، يضاف إلى سلسلة جرائمه المتراكمة منذ أكثر من ٦ سنوات، واللافت في الاتّفاق الجديد صمت الأمم المتّحدة، فلم يصدر أيّ تصريح من مكتبها في دمشق، حيث اتّهم نشطاء حقوقيّون سوريّون الأمم المتّحدة بتحمّل المسؤولية، منطلقين من مبدأ أن الصمت في مثل هذه المواقف هو موافقة مُضمَرة.

وتُعتبر سياسة التهجير القسريّ ممارسة ممنهجة ينفّذها النظام منذ سنوات، بهدف إخلاء المناطق السكنية، وإحلال سكان جدد مكان أهاليها، ويعرّف القانون الدولي التهجير القسريّ بأنه إخلاء غير قانونيّ لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها، وهو يندرج ضمن جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، ووفق ما جاء في نظام روما الإنساني الناظم لعمل المحكمة الجنائية الدولية، فجريمة إبعاد السكان أو النقل القسريّ لهم والتهجير الجماعيّ، والمرتكب في إطار هجوم ممنهج وواسع النطاق موجّه ضدّ أيّة مجموعة من المدنيّين يشكّل جريمة ضدّ الإنسانيّة، إضافة إلى أن المادّة ٤٩ من اتّفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تحظر النقل القسريّ الجماعيّ أو الفرديّ للأشخاص، كما تمنع نَفيَهم من أماكن سكنهم الأصلية إلى مناطق أخرى.

مهجّرو الوعر يبدؤون حياة جديدة بريف حلب

وصل قرابة ٨٠ بالمئة من أهالي الوعر إلى ريف حلب، الواقع عسكرياً تحت سيطرة قوات درع الفرات، كونه يعتبر الأكثر أماناً، وبعيداً عن قصف قوات النظام والطيران الروسي بشكل نسبيّ.
وقبل بدء عملية الخروج، تواصلت لجنة المفاوضات المشكّلة بحيّ الوعر مع المجلس المحلّي لجرابلس والسلطات المحلية، لتنسيق وترتيب وصول الأهالي، وتمّ تأسيس عدّة مخيّمات في محيط مدينة جرابلس بالقرب من الحدود التركية، ويعاني سكّان المخيّمات من ظروف حياتية صعبة، أسوة بسكّان المخيّمات الحدوديّة.

مأساة المخيّمات

أحمد عرباوي أحد المقيمين في مخيّم دوغرة غربي جرابلس بـ ٢٥ كم يتحدّث لصُوَر: «وصلت في الدفعة الأخيرة القادمة من الوعر، بقينا يومين ننام في العراء، بسبب عدم توافر الخيام، بعد ذلك جهّزوا هنغارات كبيرة الحجم تمّ فصل العائلات فيها، ووُضِع الذكور في خيام والإناث في أخرى. كما ترون نسكن في منطقة صحراوية، الكهرباء معدومة، والمياه تأتي يومياً بمعدّل ساعتين. الوضع غير جيّد، هناك مشاكل كبيرة في الحمّامات ودورات المياه، الأمر الدي سيؤدّي إلى انتشار الأمراض والأوبئة مع ارتفاع درجات الحرارة خلال الأيام القادمة».
عائلات أخرى فضّلت عدم النزول في المخيّمات، واستأجرت بيوتاً سكنية، وأدّى ذلك إلى حرمانها من أيّ نوع من المساعدات الإغاثية المحصورة في المخيّمات.

يتحدّث أبو أحمد (رجل خمسينيّ يعمل بتجارة السيارات) لصُوَر قائلاً: «في جرابلس إيجارات البيوت مرتفعة جداً، تصل حتى ٣٠٠ دولار، أمّا في منطقة الباب الخارجة حديثاً من سيطرة داعش فلا تتجاوز ١٥٠ دولاراً، تفاجأت أن الكثير من أصحاب البيوت يطلبون الأجرة بالدولار ولا يقبلون الليرة السورية، كما أن الأسعار ارتفعت فجأة نتيجة زيادة الطلب، وقد أحسّ بهذه الزيادة الواصلون في الدفعات الأخيرة».
ومن الناحية الإغاثيّة، يعاني النازحون من أحوال سيّئة، نتيجة الروتين المفروض من منظمة «آفاد» التركية وشركائها، والتي تحتكر العمل الإغاثي، حيث لا تسمح السلطات المحلّية لأيّ منظمة أخرى بممارسة نشاطها في المنطقة، كما يغيب أيّ حضور للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، ولا تواجد لأيّ مكتب للحكومة السورية المؤقّتة.

يرى البعض ممّن تحدّثت معهم المجلّة أن الحكومة التركية تحاول دفع سكان المخيّمات لترك المخيّمات والانتقال لمدينة الباب، بعد إعادة إعمارها من الشركات التي تعمل بكثافة فيها.

بطالة مرتفعة

عانت المنطقة من بطالة مرتفعة جداً نتيجة التضييق الذي كانت داعش تفرضه على السكان المحليين، ما دفع غالبيّة الشباب للهروب نحو مناطق أخرى خوفاً من بطشهم وبحثاً عن العمل. بعد تحريرها، بدأ الكثير منهم بالعودة، وبسبب ارتفاع نسب الدمار أثناء المعارك، بدأ الكثيرون بإعادة إعمار الأبنية المهدّمة، الأمر الذي خلق فرص عمل في قطاع البناء، كما عادت بعض الزراعات كالقطن والقمح، ورغم

الحركة الاقتصادية المنتعشة نسبيّاً، إلّا أن نسب البطالة بقيت عالية بسبب اكتظاظ المنطقة السكانيّ.
أبو جمال، شاب عشرينيّ من الوعر، يقول للمجلّة: «أعمل في الزراعة يومياً لمدّة ٨ ساعات مقابل ألف ليرة، الأمر جيّد ولكنه غير مستمرّ، أنتظر موسم حصاد القمح لأعمل لشهر آخر، لا أعرف بعد ذلك ماذا سوف أفعل، عندما نعمل نأكل، هذا هو حالنا».
أمّا أصحاب الشهادات الجامعية فيواجهون صعوبات كثيرة، مقارنة مع مناطق سوريّة أخرى، حيث وفّرت منظّمات المجتمع المدنيّ فيها فرصاً لا بأس بها، لكنّ حصر قطاع الإغاثة بجميع أشكاله بمنظمة «آفاد» التركيّة قلّل أعداد الموظّفين المطلوبين.

يقول أحد المحامين الخارجين من الحيّ: «منذ وصولي وأنا أراجع المنظّمات والمؤسّسات المتواجدة في المنطقة دون أيّ نتيجة، في النهاية نصحني أحد الأصدقاء ممازحاً أن أعلّق شهاداتي على الجدار فلم تعد تنفعني بأيّ شيء».

قلّة فرص العمل وغلاء تكاليف المعيشة، تدفع الكثير من الشباب للتطوّع مع كتائب الجيش الحرّ، ممثّلة بقوات درع الفرات، والتي تقدّم شهريا راتباً يبلغ ١٥٠ دولاراً، في حين يسعى آخرون للتطوّع مع الشرطة الحرّة والتي تقدّم رواتب تصل حتى ٨٠٠ ليرة تركية، الأمر الذي يجعلها مفضّلة لدى الكثيرين.

ويحاول بعض من أهالي الوعر الخروج إلى تركيا، بحثاً عن حياة أفضل، لكنّ الجيش التركيّ يمنع الخروج من معبر جرابلس، ويحذّر المدنيين يومياً من خطورة العبور بشكل غير شرعيّ، لأن الشريط الحدوديّ مزروع بالألغام، فيما يحاول آخرون الخروج من المعابر غير الشرعيّة في منطقة إعزاز، ويواجه هؤلاء صعوبات من نوع آخر أبرزها المبالغ الطائلة التي يتقاضاها المهرّبون والتي تصل لألف دولار على الشخص البالغ و٥٠٠ دولار للأطفال.
تقول هالة (سيّدة أربعينيّة) للمجلّة: «من أين سنجلب ٣٥٠٠ دولار؟ لديّ ثلاثة أطفال وزوجي، نحن خارجون من حصار دام أكثر من ٣ سنوات ولا نملك شيئاً!».

الحياة الاجتماعيّة

تخضع المنطقة عسكريّاً لسلطة قوّات درع الفرات، وينتشر فيها الجيش التركيّ، إضافة لوجود عدد كبير من عناصر الشرطة الحرّة بقيادة ضبّاط منشقّين عن قوّات النظام، ما جعل هذه الشرطة السلطة الفعليّة القويّة في المنطقة.

وعن تعامل الجيش التركيّ مع المدنيين يقول الأستاذ عبد العزيز دالاتي (رياضيّ وناشط سياسيّ وحقوقيّ): «لا يوجد احتكاك معهم أبداً، وإن تمّ دلك فهم لطفاء ومحترمون ويحاولون مساعدتنا».

ويتابع كلامه عن العلاقة بين الواصلين حديثاً وأهالي المنطقة: «هم لطفاء وأحوالنا متشابهة، أهالي المنطقة يعتبرون أن الأتراك رحمة أمام داعش، ونحن كخارجين من حصار النظام، نعتبر أن الأتراك رحمة أمام وحشيّته، يروي لي أصدقاء تعرّفت عليهم في الباب قصصاً كثيرة عن فظاعات ارتكبتها داعش بحقّهم، وحتى اليوم لا يصدّقون أنها خرجت من حياتهم، ومازال هناك نوع من الفوبيا تنتاب الكثيرين عندما يتمّ الحديث عنهم».

ويعقّب دالاتي: «هناك غصّة في قلبي أريد أن أفصح لكم عنها، أرى قلّة في مظاهر الحراك الثوريّ المدنيّ هنا، المظاهرات والاعتصامات قليلة، رغم أنها منطقة محرّرة وآمنة، وانتشار أعلام الثورة في كل مكان، وكأن الناس سلّموا مفاتيح الثورة للجيش الحرّ، بينما في الوعر كنّا ننتهز كل فرصة لنخرج مظاهرة أملاً أن نعود لمظاهرات أيّام الثورة الأولى».

أهالي الوعر يقتسمون المعاناة مع إدلب

ليليا نحاس

بعد أن سمع أهالي الوعر الذين ينتظرون موعد خروجهم من الحيّ، عن الأوضاع السيّئة للواصلين إلى ريف حلب، قرّر حوالي ٦ آلاف منهم التوجّه إلى إدلب، رغم قصف النظام والطيران الروسيّ، ووصلوا إلى المنطقة على ٤ دفعات، جميعهم توجّهوا في البداية إلى مخيّمَي «ساعد» و«القرية الطينيّة» بالقرب من مدينة معرّة مصرين.

مخيّم القرية الطينيّة عبارة عن مخيّم مكوّن من عشرات البيوت الطينيّة، قامت منظمات إنسانية بإنشائه ليكون عبارة عن سكن مؤقّت للنازحين الجدد الواصلين من مختلف أنحاء سوريا، أما مخيّم «ساعد» فهو مؤلّف من الخيام الموجودة في جميع المخيّمات المنتشرة في سوريا.

يقول خالد الحمصي للمجلّة: «الوضع المعاشي للواصلين من الوعر أقلّ ما يقال عنه إنه سيّء، فجميعنا خارجون من حصار استمرّ أكثر من ٣ سنوات. قدّمت منظمة بنفسج للواصلين من الدفعتين الأولى والثانية مبلغ ١١٠ دولار كمساعدة عاجلة، إضافة لسلّة إغاثية من المجلس المحلّي، أمّا الدفعتان الثالثة والرابعة فلم تحصلا على أيّ شيء حتى الآن، ولم يقم أي فصيل عسكري في المدينة أو أي مجلس مدنيّ بتقديم أي نوع من المساعدات لنا». ويضيف: «رغم ذلك يجب ألّا ننسى موقف الأهالي الذين يرحّبون بنا ويعتبروننا جزءاً منهم، رغم ظروفهم الصعبة».

ونتيجة الزيادة السكانية الكثيفة في إدلب، ووصول الآلاف من النازحين الجدد من مختلف أنحاء سوريا، شهدت المدينة تراجعاً في الخدمات، ولم تعد الجهات التابعة للحكومة المؤقّتة والمنظمات الإغاثية قادرة على تغطية جميع الاحتياجات، بسبب نقص الموارد. ولوحظ ارتفاعٌ كبيرٌ في إيجارات البيوت بمدينة إدلب، بسبب زيادة الطلب وجشع البعض.

يقول خالد الحمصي لصُوَر: «مَن وصل مع الدفعة الأولى إلى إدلب استأجر بيتاً ب ٨ آلاف ليرة، بينما الواصلون في الدفعة الأخيرة، ممّن يمتلكون المال، استأجروا بيوناً بنفس المواصفات بـ ٥٠ ألفاً».

وتعاني إدلب أسوة بقريناتها من بطالة عالية، ومن كثرة أصحاب المهن من السكان المحليين والنازحين الجدد.

يقول الحمصي: «هناك فائض من أصحاب المهن، أهل المنطقة إضافة للقادمين من الوعر والزبداني ومضايا وبرزة وغيرها، جعل المنافسة قوية بينهم، مع ترجيح الكفّة لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة وأهل المنطقة، لدلك يضطرّ الكثيرون لتغيير مصالحهم».

ويتابع الحمصي: «عملت سابقاً إعلامياً مع إحدى وكالات الأنباء الثورية، أمّا هنا فلديهم مراسلوهم الخاصّين، ولا توجد فرص لمتابعة عملي، لذلك أبحث عن أي فرصة عمل أخرى تمكّنني من تأمين مستلزماتي».

ويحاول الكثير من أهالي الوعر الواصلين إلى إدلب الخروج نحو تركيا، عبر المعابر غير النظامية. تروي إحدى السيّدات لمجلّة صُوَر: «قبل خروجنا من الوعر، درسنا جميع الاحتمالات، فقرّرنا التوجّه إلى إدلب لمحاولة الوصول إلى تركيا بشكل غير نظامي، لأن المعابر فيها أكثر أمناً من معابر ريف حلب وأقل تكلفة مادية».

من حمص إلى الريف الشماليّ.. نازحون يرفضون الابتعاد عن الديار

كمال السروجي

بعد إجبارهم على الهجرة، رفض مجموعة من أهالي حيّ الوعر الانتقال إلى محافظتي إدلب وحلب، واختاروا الانتقال إلى ريف حمص الشماليّ، رغم الخطورة الأمنيّة الكبيرة هناك مقارنة مع الشمال السوريّ.

يقول إسماعيل فاعوري (شاب أربعينيّ) للمجلّة: «أحببت أن أبقى في أقرب مكان من الوعر، فاخترت مع عائلتي الريف الشماليّ». ويضيف: «كثير من العائلات اختارت الريف لتلتقي بأولادها، وأجزاء من عائلاتها، كان الحصار قد فرّقها عنها، والقسم الآخر لم يقبل أن يخرج من حمص، مهما كانت النتيجة، وفضّل البقاء في أقرب نقطة إليها».

ظروف حياتيّة صعبة وشحّ في المساعدات

النازحون داخل حمص انتشروا في بلدات كالرستن والغنطو والفرحانيّة وتلبيسة، بسبب وجود معارف وأقارب لهم فيها. فاعوري يؤكّد للمجلّة: «لم يقصّر الأهالي في استقبالنا، فور وصولنا قدّموا لنا وجبات طعام حضّروها بأنفسهم، ونزلنا في بيوتهم، ومازال الكثير منا عندهم منذ أكثر من شهرين، قسم من النازحين استأجر بيتاً بسيطاً، بسبب انخفاض أسعار الإيجارات هناك، التي لا تتجاوز الخمسين دولاراً، وبعضهم سكن بيوتاً مهجورة أو مدمّرة جزئياً بالقرب من خطوط التماس مع النظام، غير آبهين بخطورة الوضع بسبب الفقر».

ويعاني الواصلون من مشكلات النازحين العامّة، كصعوبات المعيشة وغلاء المواصلات وقلّة فرص العمل وضعف المنظّمات الإغاثية والفقر المحيط بكلّ مفاصل الحياة. ويشاركون الأهالي الأصليّين حياتهم القاسية ويتقاسمون معهم انعدام الكهرباء ومشاكل تأمين المياه، فجميع مناحي الحياة تعتمد على الكهرباء القادمة من المولّدات التي تعمل على الديزل والبنزين اللذان يدخلان تهريباً للمنطقة.

في البداية قامت إحدى المنظّمات بتقديم مبلغ خمسين دولاراً كمساعدة عاجلة مع سلّة غذائية، لكن هذه المبادرة لم تتّسم بالشمول والاستمرارية، ممّا أدّى إلى حرمان مجموعة من الناس، غالبيّتهم من كبار السنّ، من هذه المساعدات.

تقول أمّ جهاد (معلّمة وناشطة): «المساعدات قليلة، توزّع سلّة غذائية كلّ ٣ أشهر، واليوم انضمّ للنازحين أهل الوعر ليصبحوا جزءاً من هذا الواقع. المشاريع التي تقدّمها بعض الجمعيّات كالخبز المجانيّ، لا تكفي جميع الناس بسبب كثرة أعداد المحتاجين».

وعن الوضع التعليميّ، يعاني هذا القطاع من تراجع في التمويل مقارنة مع السنوات الماضية، ما انعكس على جودته، لصالح زيادة انتشار معاهد تحفيظ القرآن كبديل عن المدارس، للمحافظة على ما تعلّمه الأطفال من مبادئ القراءة والكتابة.

تهميش دور المرأة

يعيش ريف حمص الشماليّ واقعاً كارثيّاً في شتّى مناحي الحياة، أدّى لتغيّرات اجتماعيّة، وبطالة مرتفعة فاقت الثمانين بالمئة، نتج عنه تراجع لدور المرأة في المنظّمات والمؤسّسات الثورية، إلى جانب اعتكافها لتدبير الشؤون المنزلية، ومساعدة الرجل في الأعمال الزراعية.

وتعاني الناشطات الواصلات من حيّ الوعر من فروقات كبيرة في العمل بين الوعر والريف، فهناك نظرة اجتماعيّة متدنّية لنشاط المرأة في الثورة على جميع الأصعدة في ريف حمص، كما أجمعت عدّة ناشطات تحدّثت معهن المجلّة.

تقول أمّ جهاد لصور: «كنت ناشطة في العمل الإغاثي والطبّي في الوعر، إضافة لعملي كمدرّسة في المرحلة الثانوية، عندما وصلت هنا وجدت فرقاً شاسعاً في العمل الثوريّ، في الوعر يوجد تقبّل كبير لعمل المرأة في أيّ مجال، والجميع يساعدونك في ذلك، أمّا هنا فالحركة محدودة، وتعاملك شبه معدوم مع الرجال حتى في المجال الطبّي، نتيجة العادات والتقاليد الحاكمة للمجتمع، والظروف القاسية التي مرّ بها المجتمع والتي غيّرت من طباعه».

وتتابع: «هذا الواقع سبّب لي إحباطاً كبيراً، حتى أن إحدى المنظمات التي كنت أعمل معها في الوعر، لم تُبدِ مرونة وتشجيعاً لعملي في الحقل الطبّي هنا، رغم أن نفس المنظمة لها عدّة فروع في الوعر ومدن الريف. في السابق كانت معظم المجالات الثورية متاحة للمرأة، وكانت تشغل مراكز قياديّة وأساسيّة في بعض المجالات، سواء التعليمية وغيرها، وكانت هناك مكانة كبيرة لرأيها».

عن جنيف العبث واللاجدوى

طارق عزيزة

كما في الجولات السابقة منه، كذلك كانت الجولة السادسة لمؤتمر جنيف حول سوريا، حيث انتهت من دون أن يكون هناك تقدّم جدّي باتّجاه الحلّ. ويبدو واضحاً منذ الآن أن نسخته السابعة، التي من المفترض أن تُعقد في وقت ما من شهر حزيران / يونيو، لا تَعِد بالكثير ولن تفتح أفقاً لبوادر تسوية تضع حدّاً للمقتلة السورية. فبعد أربعة أيام من الاجتماعات التي أجراها وفريقه مع كلّ من وفدي النظام والمعارضة، يخرج المبعوث الأمميّ الخاص ستيفان دي ميستورا، ليبشّر العالم بأنّ هناك «خطوة جديدة لتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات حقيقية»، وذلك خلال تقديمه إحاطة لمجلس الأمن يطلعه فيها رسمياً على نتائج جنيف السادس.

قول دي ميستورا إنما هو دليل إضافيّ على عبثيّة مسار جنيف هذا وعدم جدّيته، كما يؤكّد أنّه طيلة سنوات خمس تخلّلتها ستّ نسخ منه، لم يكن ثمّة «مفاوضات حقيقية»، وكل ما جرى ويجري حتى اللحظة ليس أكثر من محاولات «لتمهيد الطريق» أمام المفاوضات. أمّا عن طبيعة الخطوة التي فرح بها السيد دي ميستورا فهي لا تعدو «موافقة جميع الأطراف للمشاركة معاً على مستوى الخبراء» وفق ما أدلى به لمجلس الأمن، علماً أن المقصود من حديثه الإشارة إلى مشاركة خبراء دستوريين في اجتماعات غير رسمية تجري مع/ وبإشراف فريق مكتب المبعوث الأممي الخاص، وذلك لمناقشة عدد من المسائل القانونية والدستورية، استناداً إلى ورقة قدّمها خلال هذه الجولة، أي أن تلك الاجتماعات لا تعني شيئاً على مستوى الشروع في إجراء مفاوضات جدّية مباشرة حول القضايا الأساسية.

يمكن القول إنّ هذا الإجراء كان فصلاً جديداً ضمن مساعي المبعوث الأممي الرامية إلى استمرار مسار جنيف بأي ثمن وعدم الإقرار بفشله أو إنهائه، لذا تجده يعمل على إنعاشه بشتّى السبل، ومنها القيام بالمناقلة بين الأولويّات وبنود جدول الأعمال المفترض. ويُرجّح أن السبب وراء تركيز الرجل هذه المرّة على المسائل الدستورية والقانونية، هو أنّه بالرغم من كلّ ما قيل عن أنّ البحث في «السلال الأربع» التي اقترحها دي ميستورا في جنيف سابق سيجري بالتوازي والتزامن فيما بينها، فإن وفد الهيئة العليا للمفاوضات المعارض بقي مصرّاً على بحث الانتقال السياسي، في مقابل إصرار وفد النظام على مسألة مكافحة الإرهاب كأولويّة لأيّ تفاوض.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى تلك المصادفات العجيبة، التي تتزامن فيها المجازر والتفجيرات مع «الجنيفات»، فيكون الإرهاب حاضراً دوماً لحرف الأنظار عن إجرام النظام وفظاعاته، والإمعان في تغييب جوهر المعضلة السورية والجذر السياسي للصراع، بين شعب أراد

الحريّة ونظام لم يشهد التاريخ مثيلاً لوحشيّته في سعيه المحموم لتركيع الشعب والتمسّك بالسلطة. من المؤكّد أنّ إرهاب الصدفة ذاك لا يلغي حقيقة ما استشرى بالفعل من إرهاب وتطرّف يعيثه مجانين الجهاد القادمين من مشارق الأرض ومغاربها، ولا بد من محاربته والخلاص منه. لكن من المؤكّد أيضاً أنّ هذا لن يمكن تحقيقه ولا العمل عليه جدّياً طالما بقي نظام الكارثة المستمرّة.

بالعودة إلى ما رآه المبعوث الأمميّ «خطوة جديدة لتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات حقيقية»، وعلى افتراض أنها بالفعل كذلك، فإنّه انطلاقاً من مسلّمة تقول إنّ السلام لا يعني وقف الحرب فقط، وإنما إنهاء أسبابها، يجدر التساؤل: هل يكفي تمهيد الطريق للمفاوضات ووضع سلال تفاوضية وجداول عمل واجتماعات خبراء.. للقول إنّ السلام أصبح ممكناً في سوريا؟ وبالتالي، هل يصحّ أن يُختزل موضوع السلام في سوريا في مجرّد وقف إطلاق النار مثلاً، لا سيّما بعد مباركة دي مستورا وأمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لمسار أستانا والهدن الهشّة التي نتجت عنه، وآخرها «اتّفاق المناطق الأربع»، مع العلم أنّ مسار أستانا هذا لم يفعل سوى التشويش على مسار جنيف المتعثّر أصلاً.

قيل إنّ ديمستورا عاد وتراجع عن اقتراحه بشأن مناقشة السلّة الدستورية. هذا جيّد، ذلك أنّه حتى ولو أنّ مشاورات «الخبراء» حول المسائل الدستورية نجحت في «اختراع» صيغة عمليّة مقبولة لهيئة حكم انتقالي، أو حكومة انتقالية، أو سواها من المسمّيات بما يرافقها من تفاصيل إجرائية تمنع الوقوع في فراغ دستوريّ خلال المرحلة الانتقالية، فأيّ سلام سيحقّقه جنيف أو سواه ما دامت الأسباب والمقدّمات التي أنتجت الحرب ما زالت مستمرّة، وعلى رأسها استمرار النظام الأمنيّ وداعميه على نهجهم وسعيهم المحموم للحسم العسكري، فضلاً عن المعطيات الأخرى التي كانت نتائج لما سبق لكنها أضحت في سياق تحوّلات الصراع وتعقّد مجرياته أسباباً إضافية مستقلّة ومكتفية بذاتها، لتكون عوامل توتّر مزمن ومشاريع لحروب قادمة، كالتدخّلات الإقليمية وفوضى الميليشيات والسلاح، والجهاد العالمي الذي تجذّرت تنظيماته في سوريا، وصولاً إلى انهيار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد بوجه عام.

لابدّ من الإقرار بلا جدوى كل ما جرى ويجري في جنيف حتى اللحظة، لأن ما كان يُعتقد أنها مفاوضات سوريّة – سوريّة انطلقت في جنيف الأول سنة ٢٠١٢ لإيجاد حلّ سياسي، عبر دفع من يُفترض أنهما طرفا النزاع الرئيسيان إلى طاولة المفاوضات، قد تحوّل بفعل طول أمد الصراع وازدياد تعقيداته في ظلّ التشابك الدولي والإقليمي حول القضية السورية، إلى مجرّد إطار شكليّ لحلّ سياسيّ موهوم، يغطّي عملية تمرير الوقت بما يتيح لكل من اللاعبين المتورطين في المقتلة العمل على فرض وقائع جديدة على الأرض، تشكّل رصيداً مناسباً له كي يقوم باستثماره حين تزف ساعة التسوية الكبرى، حيث أنّ أيّاً من هؤلاء لن يرضى الخروج من لعبة الموت خالي الوفاض.

لا بدّ من الإشارة إلى تلك المصادفات العجيبة، التي تتزامن فيها المجازر والتفجيرات مع «الجنيفات»، فيكون الإرهاب حاضراً دوماً لحرف الأنظار عن إجرام النظام وفظاعاته، والإمعان في تغييب جوهر المعضلة السورية والجذر السياسي للصراع، بين شعب أراد الحريّة ونظام لم يشهد التاريخ مثيلاً لوحشيّته

ينطبق الكلام على اللاعبين الكبار الدوليين كالولايات المتحدة وروسيا، أو المتوسطين الإقليميين كتركيا وإيران والسعودية، وذلك يتمّ عبر أدواتهم من اللاعبين الصغار: المعارضة والنظام السوريين وما بينهما من ميليشيات. وضمن الشروط الراهنة، لا يُتوقّع من أيّ تفاهمات محتملة، سياسية أو عسكرية، وبتغطية أمميّة أو بدونها، أن تفعل أكثر من تجميد الصراع أو تبريده مؤقّتاً في أفضل الحالات وبصورة جزئية، ريثما تنضج الصفقة الكبرى، التي لا يُعرف على وجه الدقّة ما قد تنطوي عليه، ولا حتى ما هي الشروط الواجب توافرها لإتمامها، فقد ثبت أنّ كل ما يقال في هذا الشأن ليس إلا ضرباً من التحليل والتخمين، على أرضية ميدانية زلقة وفي خضمّ معطيات إقليمية متغيّرة. على ذلك، لم يخطئ رأس النظام السوري إذ قلّل من أهمية محادثات جنيف قائلاً إنها «مجرّد اجتماعات للإعلام ولن تُفضي إلى شيء ذي جدوى».

يبقى أنّ الحصاد المأساويّ للسنوات الخمس العجاف التي مضت منذ إطلاق «العمليّة السياسية» في جنيف الأول، والذي يبدو الثابت الوحيد في المشهد السوري المتحرّك، فهو تكاتف الأطراف الفاعلة جميعاً على طيّ صفحة الثورة السورية، وإهالة التراب على جثّة الحلم السوري بالتغيير الديمقراطيّ.

جنيف وخمس سنوات من الدّوَران في الفراغ

جبر الشوفي

خمس سنوات مرّت على بيان جنيف في 30 حزيران (يونيو) 2012 الذي جاء نتيجة توافقات بين مجموعة عمل من أجل سوريا، باشتراك عديد من الدول المعنيّة بالشأن السوريّ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، وقد تضمّن البيان الصادر ستّة بنود رئيسة، أهمّها إيقاف النزاع المسلّح والإفراج عن الموقوفين على خلفيّة الأحداث الجارية ودخول المساعدات، ووسائل الإعلام وتشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيّات بمشاركة بين المعارضة والنظام.

ومنذ ذلك البيان جرت ستّة لقاءات في جنيف وأخرى في فيينا، وانعقدت لقاءات للأصدقاء ومنّصات جانبية هنا وهناك، وظلّت جميعها عالقة في الدوامة ذاتها، فلا الدول الراعية بحساباتها ورهاناتها المتباينة، عملت على الدفع الحقيقي بأطراف النزاع السوريّة وصولاً إلى حلول سياسية، كانوا هم عرّابيها ومهندسيها وصائغي قرارتها، ولا طرفا الصراع توصّلا إلى توافق، على تفسير قرارات جنيف ولا كيفيّة تطبيقها، فمنذ اليوم الأول لإعلان بيان جنيف١، ظهر التباين والخلاف بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، حول تفسير الفقرة المتعلّقة بإنشاء هيئة حكم انتقالية بصلاحيات كاملة، وتحديداً على مصير رئيس النظام السوريّ، ولم يلاق أيّ من البنود الخمسة الأخرى طريقه إلى المتابعة والتنفيذ، بل ظلّت الدبلوماسيّتان الأمريكية والروسية، تتغازلان وتتنافران وتلعبان بنا وبوضعنا السوريّ لعبة توم وجيري، ونحن الذين تخلّينا عن دورنا وحضورنا وقَبِلنا أن نظلّ خارج القاعات، نترقّب التوافقات بين الخصوم ومتأمّلين بالترجيحات، ولكننا لم نحصد سوى الخيبة خلف الخيبة، مراهنين على ما لا يُراهن عليه.

ولقد زاد في حراجة مواقفنا أنّ حساباتنا وآمالنا كلها، حُصرت وتعلّقت بمسلّحين متعدّدي المرجعيّات والأجندات والتابعيّة، وظللنا عارين من أصدقاء حقيقيّين يساندون قضيتنا، على حين أحاطنا النظام بفيالق شاكية السلاح ومدربة على فنون القتال، وكلهم من العصبويّين التابعين لولاية الفقيه الإيرانية، ثم أضاف الروس منذ بداية الثورة مظلّتهم الدبلوماسية ودعمهم بالسلاح والعتاد، ثم لم تلبث أن تحوّلت إلى تدخّل مباشر، يحمي النظام ويشاركه في القتل والتدمير والجرائم، منذ أواسط أيلول ٢٠١٥ وحتى تاريخه، حتى كان آخر وأخطر نتائجها إخضاع حلب وما تلاها من سحب المقاتلين إلى الآستانا، بتوافق بين الروس والأتراك والإيرانيين، ليتبيّن أن الأستانا مجرّد لعبة روسية لاستجرار المسلّحين إلى موالاتهم وتنفيذ إرادتهم، ولمّا لم يتسنَّ لها ذلك، حوّل الآستانا إلى ملهاة روسية لتمضية الوقت، **بعد أن فشلت في تطويع الإرادات وهمّشت الدور الإيراني، ثم لم تلبث أن تجاوزت اتّفاقها مع الترك، ليس فقط في دعمها للقوى الكردية المعادية لهم، بل أيضاً في تفشيل الاستثمار التركي في هذا الجانب، وهي لا تخفي رغبتها في تطويع إرادات المقاتلين**

الإسلاميين وفق رغباتها للانتهاء بهم، إلى ما انتهت بمقاتلي الشيشان، بعد تدمير كروزني، حين حوّلت أشرس أعدائها إلى قادة شرسين في محاربة زملاء الأمس في محاربة بوتين وسلطته.

وفي ظلّ توالي ثلاثة مندوبين للأمم المتحدة، بدءاً من كوفي أنان الذي صدر بيان جنيف ١ في عهد بعثته على رأس الدبلوماسية الدولية، لقيادة الحلّ السياسي المطلوب، ثم الأخضرالإبراهيميّ الذي أشرف على مفاوضات جنيف ٢ بعد، أن (حلّ ائتلاف قوى الثورة والمعارضة) كبديل براغماتي عن راديكالية المجلس الوطني، الذي ذهب إلى رفض بيان جنيف١، من دون أن يقدّم بدائل أو خطّة لتغيير النظام والوصول إلى البديل الوطني الديمقراطي، ولكن لا رهان المجتمع الدولي الذي أوجد الائتلاف بغية الوصول به إلى حلّ وسط، نجح في رهانه، ولا الائتلاف نفسه نجح في رهانه، على دول تدّعي صداقتها للشعب السوري، بل ذهب أعضاؤه في غمرة صراع الذاتيات والمرجعيات والولاء للخارج، إلى مزيد من التابعية المالية والسياسية، وبعد جنيف٢ حدثت أربع لقاءات على التوالي بقيادة دي مستورا وكلها وصلت إلى اللا نتيجة، وظلّ موقع رئيس النظام في هيئة الحكم الانتقالية عالقاً، بفضل دعم روسي مباشر، وذلك أن النظام وداعميه من الروس تحديداً، كان يلتفّ في كلّ مرة ويتهرّب من مناقشة هيئة الحكم الانتقالية، بطرح البديل ذاته، وهو

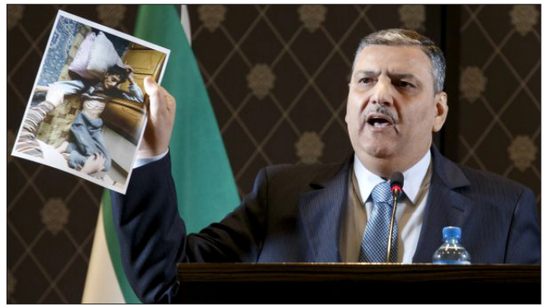

مكافحة الإرهاب، ويجد الأسلوب المناسب للمناورة، وتعطيل عملية الوصول إلى حلول سياسية ما دامت لا تسير وفق إرادته، بإقامة حكومة وطنية، تحت سيادة النظام وفي ظلّ رئيسه.

ومن المعروف أن الروس، قد سارعوا إلى دعم وفد النظام في جنيف ٢ وتدريبه على المناورة والمرواغة للتنصّل، من أي من الالتزامات، وطرح البدائل المناسبة للخروج منتصراً.

المؤسف أكثر أنه لا لقاءات جنيف الستّة، ولا القرار الداعم ٢١١٨ الصادر في مجلس الأمن ٢٠١٣ عقب مجزرة الكيمياوي على الغوطة، ولا قرار فيينا ٢٢٥٤ المتضمّن حكومة غيرطائفية، ولا غيرها أحدثت تقدّماً يُذكر في مسار مفاوضات السلام.

وإذا كان أمر فراغ جنيف من أية جدوى واضحاً منذ البداية، فإنه اليوم غدا أكثر وضوحاً، ولاسيّما في ظلّ متغيّرات كبيرة، أهمّها وصول ترامب إلى الرئاسة وعدم وضوح مواقفه، وزيادة حذرنا، من أنّ يتّجه إلى مزيد من السلبية التي عبّر عنها أثناء حملته الانتخابية وبعد تسلمه مسؤوليّاته مباشرة، فيضيع كلّ جهود جنيف من ١ إلى خمسة بلا فائدة، حتى ولو على سبيل المران والتحمية للمفاوضين، وليغدو جنيف مسلسلاً لتضييع الوقت، مادام الأمريكيون لم يضعوا ثقلهم، وما لم يتوافقوا مع اللاعبين الدوليين على حلّ سياسي، يضمن مصالح الأطراف الأقوى وترضية الأقل قوّة وتأثيراً، بينما يعود الضعفاء «من المولد بلا حمّص».

لم يبقَ لنا نحن – السوريّين- بعد أن سلّمنا كلّ أوراقنا الرابحة، سوى السرديّة المظلومية ذاتها، التي أصمّ العالم أذنيه عن سماعها، ومن المؤسف أن يكون رهاننا قد بات محصوراً بدور أمريكيّ إيجابيّ، رغم علمنا أنهم لم يحقّقوا يوماً مصلحة لشعب محتاج لدعمهم، وهم لا يهمّهم التغيير السياسي، ولا الانتقال إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا إزاحة القتلة والمجرمين من صفوف النظام والمعارضة على حدّ سواء، بل يهمّهم من يغدو طوع أيديهم ويحقّق مصالحهم، من دون أن يبذلوا جهداً كبيراً في سبيلها، وها قد بتنا نترقّب هذا الدور وهذا التوافق الأمريكي الروسي بعد أن تهدأ الخواطر، ويبعد شبح المواجهة بينهما، بعد الغارة الأمريكية الموجعة على الشعيرات، للروس قبل النظام، وذلك لأنها تعتبرها واقعة تحت حمايتها، وأن أي ضربة لها عدوان على سيادتها.

المطلوب إذاً أن نقف نحن السوريين، وأن نعمل يداً واحدة، خلف أهداف محدّدة جليّة تضمن مستقبل بلدنا، في الحرية والسيادة وحقوق المواطنة، في ظلّ دولة الحقّ والقانون !

من بيان الثورة إلى ثورة البيانات وسحر الكلام
لمناسبة «بيان التأكيد على ثوابت الثورة السورية»

جاد الكريم الجباعي

للبيانات قيمة معنويّة وتاريخية وآثار لا تخفى، في الوعي والسلوك، كما أشار الصديق الدكتور أحمد برقاوي، في دفاعه عن البيانات، وهذا حقّ، إذا توافرت للبيانات شروط «البيان» أو الإيضاح والإظهار واستكشاف ما يخفى من الظواهر أو يتخفّى في ثناياها، واكتناه ما يكمن خلف الوقائع والأحداث. نقصد ببيان الثورة ظهورها ووضوح أهدافها وفصاحتها الذاتية وما كشفته من عيوب ومثالب واختلالات، في الاجتماع والاقتصاد والثقافة والسياسة والأخلاق، وما تنطوي عليه من ممكنات.

البيان في العربية من الجذر (ب ي ن). جاء في القاموس:.. والبَيانُ: الفصاحةُ واللَّسَنُ، وكلامٌ بيِّن فَصيح. والبَيان: **الإفصاح مع ذكاء.** والبَيِّن من الرجال: الفصيح. ابن شميل: البَيِّن من الرجال السَّمْح اللسان، الفصيح، الظريف لعالي الكلام، القليل الرتَج. وفلانٌ أَبْيَنَ من فلان أَي أَفصح منه وأَوضح كلاماً. ورجل بَيِّنٌ: فصيح، والجمع أَبْيِناء. روى ابنُ عباس عن النبي أَنه قال: إنّ من البيان لسِحْراً وإنّ من الشِّعر لحِكَماً؛ قال: البَيان **إظهار** المقصود بأَبلغ لفظ، **وهو من الفَهْم وذكاء القَلْب مع اللَّسَن**، وأَصلُه **الكَشْفُ والظهورُ**. وقيل: معناه إن الرجُلَ يكونُ عليه الحقُّ، وهو أَقْوَمُ بحُجَّته من خَصْمه، فيَقْلِبُ الحقَّ بِبَيانه إلى نَفْسه، لأَن معنى السِّحْر قَلْبُ الشيءِ في عَيْنِ الإنسانِ وليس بِقَلْب الأَعيانِ، وقيل: معناه إنه يَبْلُغ من بَيانِ ذي الفصاحة أَنه يَمْدَح الإنسانَ فيُصدَّق فيه حتى يَصْرِفَ القلوبَ إلى قوله وحُبِّه، ثم يذُمّه فيُصدّق فيه حتى يَصْرِفَ القلوبَ إلى قوله وبُغْضه، فكأَنه سَحَرَ السامعين بذلك، وهو وَجْهُ قوله: إن من البيانِ لسِحْراً. (وهذه كانت حال السفسطائيين أو «المحامين»).

وفي الحديث عن أَبي أُمامة: أَن النبي قال: الحياءُ والعِيُّ شُعْبتان من الإيمانِ، **والبَذاءُ والبيانُ شُعْبتانِ من النِّفاق**؛ أَراد أَنهما خَصْلتان مَنْشَؤهما النِّفاق، أَما البَذاءُ وهو الفُحْشُ فظاهر، وأَما البيانُ فإنما أَراد منه، بالذّم، التعمُّق في النُّطْق والتفاصُحَ وإظهارَ التقدُّم فيه على الناس وكأَنه نوعٌ من العُجْبِ والكِبْرِ، ولذلك قال في رواية أُخْرى: البَذاءُ وبعضُ البيان، لأَنه ليس كلُّ البيانِ مذموماً. ويقال: بَيْنَ الرجُلَين بَيْنٌ بَعيدٌ وبون بعيد. ومن الجذر نفسه البعد والانقطاع، ومنه الإبانة والتبيين والتبيُّن، أي الكشف والإظهار والاستكشاف والاستجلاء.. إلخ.

استنجدنا بالقاموس لنشير إلى «سحر البيان» وسحر الكلام، وإلى أن كثيراً من البيانات هي من قبيل السحر، فالثورة السورية بيِّنة بذاتها ولذاتها، واضحة، ظاهرة وفصيحة، سوى للمكابرين، أو لمن في عيونهم قذى، وفي آذانهم وقر (صمم)، وفي قلوبهم مرض، والثورة المضادة كذلك. بعضنا رأوا الثورة على نظام التسلّط والاستبداد والقمع والفساد، ولكنهم لم يروا الثورة المضادة، فخلطوا هذه بتلك، سوى من كانوا يريدون الثورة ثورة إسلامية، أو ثورة مسلمين سنّة على العلويين و«تحالف الأقليات»، فلا يزال هؤلاء يطلقون صفة

الثورة على حرب تخوضها جماعات إسلامية مسلّحة لا تتبنّى أهـداف الثورة و«ثوابتها» ويطلقون صفة الثوار على إسلاميين معتدلين إلى هذا الحد أو ذاك ومتطرفين إلى هذا الحد أو ذاك، ويستثنون بالطبع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وأخواتها، إلى هذا الحد أو ذاك أيضاً، والاستثناء لا يؤكد القاعدة، بل ينقضها كلياً أو جزئياً، هذا في العلم، لا في الأيديولوجيا.

لقد افترضنا باكراً أن الثورة السورية غير الحرب الدائرة، منذ سنوات، والتي ليست سوى شرّ مطلق، مهما قيل في تبريرها. وافترضنا، من ثم، أن الثورة لم تتحوَّل إلى حرب، ولم نجادل في الصفات التي أطلقت على الحرب، لأن في كل منها شيئاً من الحقيقة الواقعية. الثورة فعل تاريخي تفسده الحرب، وتعطّله، وتلغّمه، وتحرفه عن مساره، ولو إلى حين، هكذا جميع الثورات، التي تستحق اسمها. ولعلنا نرى الثورةَ، اليوم، في مكان آخر غير المكان الذي يراه كثيرون، أي في غير ميادين القتال. فثمة عمليتان تجريان معاً على الأرض: عملية إنتاج المجتمع السوري والدولة السورية أو نسجهما، وإن بكثير من البطء والتعثّر، وعملية تدمير وتفكيك لا تزال تتمادى، فتطغى على الأولى وتعوّقها، إن لم تعطّلها. ولذلك نفرّق بين بيان الثورة، بالمعنى القاموسي المشار إليه، وبين ثورة البيانات وسحر البيانات، بالمعنى القاموسي أيضاً، لاعتقادنا أن بعض البيانات تنطلق من زاوية نظر أخرى، ليست الزاوية التي ننظر منها، ومن موقع آخر ليس الموقع الذي نحن فيه.

لنقرأ البيان الموسوم بأنه «**بيان تأكيد على ثوابت الثورة السورية في الذكرى السادسة**»، والذي لا يؤكد شيئاً سوى المؤكَّد، ولا يبيّن شيئاً سوى البيِّن، ولا يوضح سوى الواضح، علاوة على صياغته الهشة بدءاً من «تأكيد على» التي تجافي الفصاحة والبيان. يقول البيان: «نحن الموقّعين من **مختلف فئات الشعب السوري**.. نعلن.. ونطالب»، أي إنه يَفترض، من لحظة كتابته، أن أشخاصاً (ذكوراً بالتحديد) من مختلف فئات الشعب السوري سيوافقون على مضمونه ويوقعون عليه، ما يوحي بأنَّ لمن كتبوه أو كتبه ولمن سيوقعون عليه (من جماعتهم) صفة تمثيلية معترفاً بها من مختلف فئات الشعب السوري (النساء خارج هذه الفئات). وربما تكون الصفةُ التمثيليةُ لمن خطرت له أو لهم فكرة البيان افتراضاً قبْلياً (ترانسندنتالياً)، ليس ناتجاً من تجربة وليس قابلاً للتجريب، حسب تعريف كنت للمعرفة القبْلية (مع الاعتذار من كنت). هؤلاء يعتبرون أنفسهم سدنة الثورة وحكماءها والقيمين عليها، دون غيرهم من «فئات الشعب السوري»، وما أكثرهم من أفراد وجماعات وأحزاب ومنظمات.

صرنا نعرف جيداً أن من يكتبون البيانات ويصدرونها يعتبرون أنفسهم مرجعية معترفاً بها، بل تعتبر كل «جماعة» منهم نفسها المرجعية الوحيدة، و«الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري»، إن لم يكن كل «ثوري» يعتبر نفسه كذلك، وأن من يوقعون عليها هم جماعتهم وأتباعهم أو جماعته وأتباعه، وأن المجتمع والشعب طوع بنانهم أو بنانه، فلعلّ التمزق والتنثّر، اللذين عانت منهما الثورة وأهلها، ناشئان من تكثُّر المرجعيات وتخالفها، وتدافع القيمين عليها وعلى الشعب، لا من تعددها واختلافها، حتى غدت محصّلات القوة صفرية أو تكاد.

ولكن **ما فئات الشعب السوري**، التي ينتمي إليها الموقعون المُفتَرَضون لحظة كتابة البيان، وقبل أن يوقع عليه أحد؟ هل هي طبقات اجتماعية، أو اتجاهات فكرية وأيديولوجية وسياسية مثلاً؟ لعلّ نصّ البيان يحمل الإجابة في إرادة «الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة للأفراد والجماعات كافة، دون تمييز أو استثناء». هنا، في عدم استثناء **أي فرد وأي جماعة وعدم التمييز بين الأفراد كافة والجماعات كافة**، يبدو البيان كأنه «تعمُّق في النُّطق وتفاصُحَ وإظهار التقدُّم على الناس، وكأَنه نوعٌ من العُجْب والكِبْر، حسب المعنى المذموم في القاموس، أو

أنه نوع من السحر، كما ورد فوق. فلا نعتقد أن البيان صادر عن روح مسيحية مثالية، تضع المحبة فوق العدالة، بما في ذلك محبة الأعداء. وهذا بالضبط ما يحتاج إلى بيان، يبيِّن حقيقة المرسِلين والمرسَل إليهم.

يطالب البيان بأن تكون للبنود «التالية» الأولوية في أية عملية تفاوض تشرف عليها الأمم المتحدة كي تتّسم بالأخلاقية والشرعية:

أولاً البدء بعملية الانتقال السياسي الذي يتضمن استبعاد بشار الأسد وسلطته، لأن الرهان على استمرار هذه السلطة، بعد كل ما ارتكبته من جرائم من خلال فرض أمر واقع بالقوة يعني الإصرار على إبقاء سورية في نفق مظلم، ويعني تغذية التطرف والطائفية، والابتعاد عن العقلانية في المجتمع السوري.

ثانياً الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين لدى النظام دون شروط، وفتح المعتقلات العلنية والسرية أمام المنظمات الحقوقية الدولية. الأمرنفسه ينطبق على المعتقلين لدى أي تنظيم آخر متّهم بعمليات اعتقال أو اختطاف.

ثالثاً إحالة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها النظام خلال السنوات الستّ الماضية، «إلى» محاكمات دولية وكفالة حقّ «الادّعـاء» للسوريين الأفـراد المـتـضرّريـن. والأمـر نفسه ينطبق على أي قوة مسلحة متّهمة بمثل هذه الجرائم وموجودة على الأرض السورية.

رابعاً كفالة حق المهجّرين السوريين في العودة الطوعية الآمنة إلى بلدهم، واعتبار كل اتفاقيات التهجير القسري باطلة وبلا أثر قانوني.

خامساً خروج كافة الميليشيات المسلّحة والقطع العسكرية التابعة لأي دولة من الأراضي السورية.

ويختم بالقول: إن الانتقال السياسي وتحرير المعتقلين كافة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم وعودة المهجرين وخروج كل المقاتلين الغرباء من بلدنا هي حقوق جميع المتضرّرين من الشعب السوري، غير قابلة للتصرف بها أو التنازل عنها من قبل أية جهة محلية أو دولية، وندعو كافة القوى السورية والإقليمية والدولية إلى تحمّل مسؤولياتها إزاءها. يعرف جميع المهتمين والمتابعين أن هذه المطالب ليست جديدة، لكي يبيِّنها بيان، وليست خافية ليظهرها، لكن الملاحظ أن البيان يطالب بانتقال سياسي يستبعد بشار الأسد وسلطته، لا بتغيير النظام، كالبيانات السابقة، وهذا مما يطرح السؤال عن الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة للأفراد والجماعات كافة، دون تمييز أو استثناء»، في وقت تلوح في أفقه تسوية ما، لا تبشّر بالحرية والديمقراطية والعدالة.

فالبيان يشير إلى «جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها النظام خلال السنوات الست الماضية»، بصيغة التقرير والإثبات القطعي، في حين يضع الجرائم المشابهة التي ارتكبتها «أي قوة مسلحة.. وموجودة على الأرض السورية» في باب الظن والاتّهام القابلين للنقض، وكذلك الاعتقال والخطف والتهجير القسري، ما يشي بتعاطف ما مع القوى المسلحة والموجودة على الأرض السورية، (قادة بعضها هم الذين يفاوضون وبأيديهم ونظرائهم الحل والعقد)، وهذا ممّا يتناقض مع إرادة العدالة «للأفراد والجماعات كافة دون تمييز أو استثناء». يبدو أن هذه القوى المسلحة غير «الميليشيات والقطع العسكرية التابعة لأي دولة، والتي يطالب البيان بخروجها من الأراضي السورية»، كما يشي منطوق البيان.

بقي أن نتساءل عن الجهة / الجهات، التي يخاطبها البيان، مؤكداً على «ثوابت الثورة» تأكيداً يشي بالشك والريبة بهذه الجهة أو الجهات. لعل مفاوضات أستانا في الخلفية.

أيقظت الحرب إرادة المرأة، وإدراكها لدورها، ولعلها تكمل صحوتها وتبدأ بتربية الذكور والإناث معاً على الثقة بالنفس، لا أن تكون الأم نفسها نصيرة ابنها الذكر أكثر من الأنثى.

مجلة صور تحاورالطبيبة والروائية نجاة عبدالصمد

حاورها: أميرة سلام

اشتدت الحرب، وطالت سنوات القصف وكثر الجوع، وخنق الموت والنزاع والدسائس روح المدينة، وهجرتْها الرحمة. والانتظار طال، ولا تبدو النهاية قريبة ولا واضحة بقدر ما هي مفتوحة على أكثر من سيناريو، وجميعها مأساوية.

عام ٢٠١٠ صدرتْ (بلاد المنافي)، أولى روايات الأديبة «نجاة عبد الصمد»، رصدتْ فيها حكايات اغتراب الشباب للعمل في منافي قسريّة اضطروا إليها حين فقدوا فرص العمل في بلدهم. وفي كتاب مروياتها «غورنيكات سوريّة» (٢٠١٣)، عبد الصمد التقطت تفاصيل ظنّتْها قد تُنسى وتندثر عن الموت السوريّ الحاضر، وتبيّن أن لا شيء يشحن الذاكرة كما تفعل الحرب. وفي مروياتها التالية: «في حنان الحرب» (٢٠١٥)، رصدت الوجه الآخر للحرب، كيف ينهض المنكوبون من قاع خساراتهم ويصنعون لأنفسهم مصائر جديدة، وكيف لا تموت روح الإنسان ما دام فيها رمق. وفي (٢٠١٧) صدرت روايتها الأخيرة: «لا ماء يرويها» لتعود بها إلى النصف الأخير من القرن الماضي وتروي فيها سيرة العطش في مدينة السويداء.
وكان لمجلة صور هذا اللقاء مع الطبيبة والروائية نجاة عبد الصمد.

عيادتك أصبحت سيركاً آدمياً، ليس فقط للتداوي والمعالجة وإنما مكانا للبوح والتنفيس عن ما يعتريهم من مأساة، كيف أصبحت كذلك؟

أنا طبيبة في اختصاص التوليد والجراحة النسائية قبل أن أكون روائية. وحين بدأ النزوح السوري الداخلي لم تعد عيادتي للتداوي فقط، بل ومعه إمكانية البوح عن المآسي الفردية لكل امرأة كانت تضج بآلام الجسد والروح. وماذا قد يفعل الطبيب إن لم يستمع إلى مرضاه قبل أن يبدأ علاجهم؟ قابلتُ في عيادتي نساءً فقدن كل شيء، كنّ بحاجة للتفهّم والعون والإرشاد والعلاج، كنّ غريباتٍ عن المكان ويجهلن طبيعته وعاداته ولا يعرفن كيف يتحركن فيه، وكانت كثيراتٌ منهن تعرّضت لأكثر من شكلٍ من العنف والاعتداءات، وبحاجة إلى الدواء وإلى الولادة الآمنة. وما كان بإمكاني إلا أن أترك باب عيادتي مفتوحاً، أن أفعل ما أستطيع، فالطب هو أخلاق قبل كل شيء. وكثيرٌ من الأطباء قاموا بدورهم وكانوا «حكماء» حقاً، وكذلك في باقي المهن. ساعد السوريون بعضهم البعض أكثر من الحكومات والمنظمات، وبذلك قدّموا أنفسهم سوريّين وطنيين وإنسانيين.

تستقي عبد الصمد حكاياتها من يوميات الناس وتصوغها في مشاهد متمهلة مكتوبة بعناية، فنقرأ فيها هذه الهشاشة الداخلية التي تعتري روح الإنسان الذي هبطتْ به المأساة من حياةٍ عادية إلى شتاتٍ كامل. لم تنس ذاكرة الكاتبة أيّاً من هذه الحكايات..

طيلة الست سنوات الماضية كنت من الأشخاص العاملين في مجال الإغاثة. ما هي أبرز المصاعب التي واجهتك، أو ما هي القصة التي لا تزال عالقة في ذهنك في هذا المجال؟

القصة التي حفرت أعمق وأعمق كانت عن الطفلة زينب عندما سقط برميلٌ متفجر على بيتها في درعا، مات اثنان من أهلها قبل الوصول إلى المشفى، وكانت ممددة في الكوريدور وقد ظنّ شباب الإسعاف أنها ماتت، لكنّ الطبيب الذي كُلّف بإثبات واقعة الوفاة اكتشف أن الطفلة ماتزال حية، حملها بنفسه راكضاً بها الى غرفة العمليات وشقّ بطنها ورأى النزف الداخلي في حين لم يكن على سطح جلدها أي جرح، من أين جاء هذا النزف؟! جاء من معدتها التي ابتلعتْ قطع البلوك كما يبدو حين صرخت دون وعي لحظة سقوط البرميل، ونزلت قطع البلوك إلى معدتها ومزقتها.

ماتت بعض أخوات زينب وزرع سيخ الحديد في يد أمها ونجتْ، وبقي أخوها الوحيد في قسم الحروق غائباً عن الوعي لأيام لأن جلده كان محروقاً بالكامل، وأفاق من غيبوبته على أصوات إطلاق الرصاص في باحة المشفى بمناسبة تشييع شهيد من الجيش السوريّ، واختبأ تحت السرير، وتبيّن بالفحص أن سمعه تدنّى كثيراً وكاد يعمى لكن الطبيب طمأن أمه أنه قد يتحسن قليلاً. كانت العائلة كلها في المشفى لكنّ أحداً منهم لم يعرف أنّ باقي عائلته موجودة معه في المشفى نفسه لكن في أقسام مختلفة من المشفى، هذه المشاهد واقعية.

هل نحن نكّارون أم أوطاننا ساديّة؟ هو تساؤل لك، هل وجدت جواباً عليه؟!

نحن، أبناء هذه البلاد، أقدار هذا الشرق ألا ينهض من حربٍ قبل أن تبدأ الحرب التالية. العالم كله مذنب ومن قبله الديكتاتوريات والتطرّف، ونحن نكارون في تأخر وعينا وفي خلافاتنا وفي صمتنا أحيانا وفي تخاذلنا وعدم احترامنا لذواتنا أحياناً أخرى، تتراكم الأخطاء فينا وحولنا ويتراكم الصمت والسكوت والاستحقاقات والتأجيل والتعامي عن الخطأ إلى أن يحدث الانفجار..

مشروع تشكيل فريق دعم نفسي يؤازر مرضى الحوادث أو السقطات التي لن تنتهي، أين أصبح؟

كانت البداية عندما أصبت بحادثة كسرٍ وتمزق في يدي اليمنى، هذه اليد التي هي رأس مالي الكليّ في الطب وفي الكتابة، وساعدني الكثيرون من المحيطين لأتعافى، بعدها بدأ العمل من تلقاء نفسه مع فريق من الشباب والصبايا في المدارس الثانوية والجامعات، هم وحدهم نهضوا بالعمل دون علاقة بأية مؤسسة داعمة أو مرشدة، كان حراكاً أفقياً بين الناس، وامتدّ واتسع، عملٌ مع الأطفال والنساء والشباب، تدربوا بأنفسهم وبدعم بعضهم بعضاً على مواجهة مصاعب الحياة، ملؤوا وقتهم الذي كان يمكن أن ينفق في المقاهي والشجارات وتعاطي الحشيش وركوب الموتورات، حضروا أنشطةً في المركز الثقافيّ والملعب البلدي، زاروا العائلات المصابة، قدّموا لأطفالها الهدايا مثل الكتب والدفاتر، قاموا بحملات التنظيف في الشوارع والأحياء.. كان ذلك شكلاً من أشكال التعاون الإنساني، وكأنهم بشكلٍ ما أنقذوا أنفسهم من الانحراف. لكن المشروع لم يستمر كما ينبغي لأن قسماً من الشباب عاد ليتفرغ لدراسته، وكفّ بعضهم عن العمل بسبب التعب، وسافر كثيرون منهم خارج البلد حين حلّت موجة اللجوء، ومازال أفرادٌ منهم يتابعون كأفراد كل حسب إمكانياته. كلُّ عمل اجتماعي أو تطوعي هو عمل إرادي بحت، ويحتاج إمكانيات عالية ونفساً طويلاً.

بحكم تجربتك في الدعم النفسي والاغاثة خلال سنوات الست الماضية.. كيف رأيتِ دور المرأة السورية؟

في الحرب يتضرر الجميع، والنساء والأطفال أكثر من يتضرر. غاب الرجال إما في ساحات القتال أو أنهم سافروا أو تشوهوا أو قتلوا، ووقع عبء الأسرة وكامل مسؤولياتها وتمويلها الاقتصادي على المرأة بالإضافة إلى جرحها الشخصي وهذا ما وثقته في «غورنيكات سورية»، أما «في حنان الحرب» فقد رصدتُ تبدل الوعي الجمعي لجميع الفئات، وكيف بدأت تخرج من مآسيها وتتدبّر مصائرها الفردية وتبني نفسها. أيقظت الحرب إرادة المرأة، وإدراكها لدورها، ولعلها تكمل صحوتها وتبدأ بتربية الذكور والإناث معاً على الثقة بالنفس، لا أن تكون الأم نفسها نصيرة ابنها الذكر أكثر من الأنثى. انتبهت كثيرٌ من النساء إلى ضرورة تنظيم الأسرة بعد أن كنّ لا يفعلن شيئاً سوى الإنجاب. هذه الدروس لم تكن لتصل إليهن لولا الحرب والنزوح ومرارة التجربة.

في روايتيك «بلاد المنافي»، «لا ماء يرويها» رصدت الطبيعة السياسية والاجتماعية لمحافظة السويداء.. كيف تقيمين المشهد في هذه المحافظة في ظل الانقسام الذي تشهده سوريا؟

الأرض في السويداء قاحلة ووعرة وعطشى منذ سكنها أهلها، والمأزق الاجتماعي الذي أصبحت عليه السويداء اليوم، والتشرذم وتفكيك المجتمع وانقلابه على نفسه، وصعود القيم السلبية، وطغيان الشر والفوضى والأذى، وانكفاء المتنورين في بيوتهم. ليست هذه المرة الاولى التي تعيش فيها السويداء هذه التجربة، فقد عانتها أيام الاحتلال العثماني وفي حملة ابراهيم باشا وفي ثورة العامية والثورة العربية الكبرى والثورة السورية الكبرى وفترة النضال السياسي حتى ثورة الشعبية، كانت في تاريخ مجتمعنا المحليّ دروسٌ علينا أن نأخذ الجيد منها، وأنّ مصير أهل البلد كلهم واحد، ولسنا نحن ولا سوانا في منأى عن أي خطر، وربما بانفتاح العقل وانفتاحنا على الآخر قد ننجو من العطش الذي لا يهدد السويداء وحدها بل يهدد كل مكان يخلو من العدالة.

ما هو حلم نجاة عبد الصمد؟

أن أكتب كتاباً مختلفاً، (كتاب استثنائي)، فالكتب كثيرة في الحياة على عدد العشب البري، إنما على الكاتب أن يلتقط فكرة مختلفة، جديدة، عمليّة، ويستطيع تقديمها في لغة جيدة وبنيانٍ متين.. أحلم بكتابة هكذا كتاب، لكنّ الكثير ينقصني قبل أن أنجزه، فأنا ما أزال في أول الطريق.. في داخلها صوت يقاتل لا بصخب ولا بسلاح، إنما بالتصميم على الفكرة وخطّ مسارٍ إيجابي عبر كل خطوةٍ تخطوها. واجهت عبد الصمد مصاعب كثيرة واستطاعت ان تنجح وتعمل على نفسها كل يوم، وكأنها تقول: لا يكون الإعمار إلا بالعمل، العمل أولاً وثانياً وعاشراً، العمل قيمةٌ للإنسان قبل أن يكون مصدر رزقٍ أو مكانةً أو امتيازات.

عدسة: أنور عمر/ مخيم عين عيسى - ريف الرقة

عدسة: هاشم حج بكري/ جبل الأكراد في ريف اللاذقية

عدسة: سونيا العلي / معرة النعمان - ريف إدلب

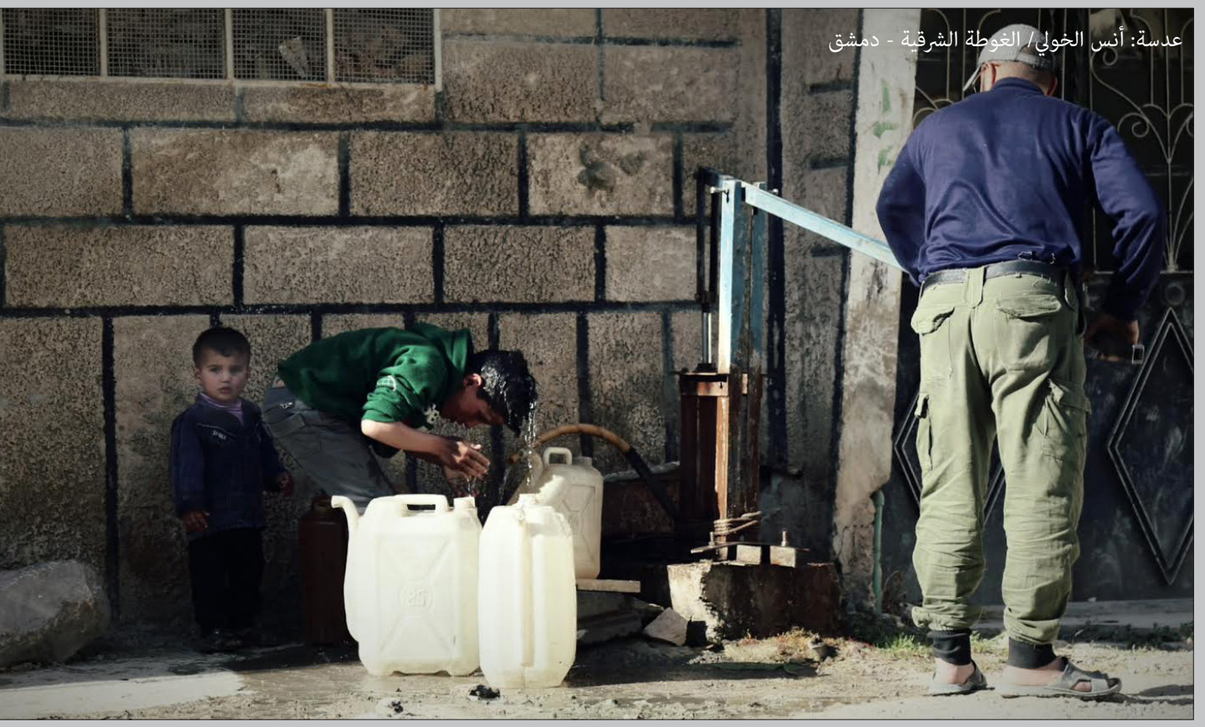

عدسة: أنس الخولي/ الغوطة الشرقية - دمشق

صغيرات ومطلّقات في مخيّم بكردستان العراق

سامر القطريب

تجلس مروى بنت الستّة عشر عاماً أمام خيمتها في مخيّم للاجئين السوريين في كردستان العراق؛ تروي قصّة زواجها المبكر وطلاقها عندما كانت في سوريا خلال اندلاع الحرب.
تزوّجتْ مروى من رجل يكبرها بعشرين عاماً، وانتهى زواجها القصير بالطلاق بعد معاناة نفسيّة وجسديّة.
بدأت قصّتها منذ سنتين بريف حلب في حصّة للدروس الدينية، وكان «الشيخ» الذي تتلقّى تعاليم الدين على يديه هو العريس المنتظر، كما تقول.

جزء من الدروس الدينية التي كان يقدّمها الشيخ ركّز حول الزواج وأهمّيته في الإسلام؛ وواجبات المرأة اتّجاه زوجها وبيتها، وتضيف مروى أن الشيخ أكّد على ضرورة زواج البنت متى نضج جسدها، وهو أمر أباحه الدين على حدّ قول الزوج، لذلك وافقت دون تردّد عندما طلب يدها الشيخ للزواج لتلتحق برفيقاتها اللواتي سبقْنَها.
كان أمل مروى أن يعتني الشيخ بها في ظروف الفقر والنزوح، لكن الأمر كان مختلفاً بعد زواجها به، وتشير مروى إلى أنها أجهضت حملها مرتين؛ بسبب صغر سنّها وضعف جسدها على تحمل متاعب الحمل وآثاره السيّئة على صحّتها.

بعد زواج صعب لم يكمل السنتين وبسبب خلاف عائلي، اعتدى عليها زوجها بالضرب تقول مروى بصوت مرتجف، وتتابع قائلة « طلّقني وأعادني إلى بيت أهلي بعد أن سلبني طفولتي».
تنتظر مروى الآن مصيراً مجهولاً، المعيشة الصعبة للعائلات اللاجئة في مخيّم كردستان العراق، ووضعها الاجتماعي كفتاة مطلّقة صغيرة في السنّ قد يدفع أهلها إلى تزويجها مرة أخرى كما تقول.
ليست مروى إلا مثالاً عن فتيات كثر تزوّجنَ في سنّ مبكر، وتعرّضنَ للعنف ومن ثم الطلاق، ظروف الحرب السورية وقساوة حياة اللجوء أدّت إلى تعزيز ظاهرة الزواج المبكر بين الفتيات السوريات اللاجئات.
سلام فتاة سورية من ريف دمشق تبلغ ٢٠ عاماً، هي أيضاً مطلّقة ولها ابنتان، تقول سلام إنها آخر من علم بموضوع زواجها؛ كانت في زيارة لأحد قريباتها في مخيّم كردستان العراق حيث تقيم هي أيضاً، وجرى ترتيب صفقة الزواج أثناء غيابها على حدّ قولها.
تعود سلام بذاكرتها ثلاث سنين وتقول: إنها عادت من الزيارة لتتفاجأ بأنها لم تعد فتاة عزباء، بعد عقد والدها قرانها على رجل لاتعرفه، وتضيف أنها رفضت ذلك دون جدوى، فالقرار يعود لوالدها الذي قبض مهرها من الزوج مسبقاً.
أنجبت سلام بنتان في فترة لم تتجاوز٤ سنوات، تدهورت خلالها صحّتها بسبب عدم قدرة جسدها على تحمّل مضاعفات الحمل والولادة، والمسؤولية المترتّبة على الحياة الزوجية كتلبية احتياجات الزوج ورغباته الجنسية وتدبّر أمور المعيشة في المخيّم.
إثر مرضها كما تقول سلام قام الزوج بتطليقها وحرمانها من رؤية ابنتيها، فما كان من أهلها سوى أن قبلوا بخطوبتها لرجل عراقيّ من محافظة الأنبار، وتضيف أنها لم تقاوم ذلك لرغبتها بالهرب من الحياة الصعبة التي تعيشها مع أهلها في المخيّم.
أحلام سلام باتت صغيرة بحسب ما تسمح لها حياتها في المخيّم، فهي تتمنّى لو كانت الظروف مختلفة وتابعت دراستها لتصبح ممرّضة كما تحبّ؛ وربما كان حلمها يرتبط بما تمرّ به سوريا من حروب ومآس.
ظاهرة زواج القاصرات في سوريا ليست جديدة على المجتمع السوري، حيث كانت منتشرة قبل اندلاع الحرب، وتختلف أسبابها بين الفقر وإباحة الإسلام لها، وربما يكمن وراءها عامل نفسيّ أيضاً.
لا توجد إحصائيات رسمية عن زواج الفتيات القاصرات في سوريا قبل سنة ٢٠١١ وحتى الآن، لكن عدداً من الباحثين، يرى أن الحرب وظروف النزوح واللجوء أدّت إلى انتشارالظاهرة.

الزواج المبكر عادة نكوصيّة في المجتمع

شهدت نسب زواج القاصرات قبل سنة ٢٠١١ انخفاضاً ملحوظاً، نتيجة تحسّن الوضع الاقتصادي العام وتحسّن مؤشّرات التنمية البشرية،

والتوسّع في التعليم الثانوي والجامعي وخاصة في الأرياف.
خلق ذلك ثقافة جديدة في المجتمع السوري، فما كان سائداً في التسعينات من ضرورة تزويج الفتاة الصغيرة من باب التخلّص من همّها الاقتصادي أو الاجتماعي تبدّل، حتى أصبح انتهاء الفتاة من دراستها الثانوية شرطاً حتى يوافق الأهل على زواجها.
إلا أن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع السوري بعد عام ٢٠١١، أدّى لظهور عادات نكوصيّة تحفّز ظواهر قديمة كانت في انخفاض مستمرّ، من بينها تزويج القاصرات، من باب التخلّص من العار الاجتماعي أو من كلفة الفتاة الاقتصادية.

الاستناد إلى النصّ الدينيّ لتبرير الظاهرة الاجتماعيّة

يورد الكاتب والباحث أحمد الرمح الأصل الشرعيّ الذي يُستخدم كمبرّر في هذه الظاهرة الاجتماعية، وهو زواج النبي/ص/ من عائشة؛ حيث روى البخاري عن هشام بن عروة بخمس طرق عراقية، كما حدثنا قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن عروة: تزوّج النبي عائشة وهي ابنة ستّ سنين وبنى بها وهي ابنة تسع ومكثت عنده تسعاً.[١]

يرى الباحث أن أيّ سلوك اجتماعيّ يحتاج إلى فكرة تدعمه وتعزّزه، وحول ذلك يقول: إن تحوّل الظاهرة إلى عرف اجتماعي يشكّل خطراً على المجتمع، ويصف «الرمح» ظاهرة زواج القاصرات بالهروب إلى الأمام في ظلّ الحرب السورية، من خلال تزويج الفتاة بأمير حرب يحميها ويحمي عائلتها.

١ـ (البخاري: ٤٨٦٣) (مسلم:١٤٢٢).

وعن لجوء المجتمع إلى النصّ الدينيّ لتبرير الظاهرة، يطرح «الرمح» ضرورة البحث العلميّ في هذا النصّ لإثبات صحّته من عدمها والتحقّق منه، ويتناول البحث في النصّ جانبين في حال إثباته أونفيه، مشيراً إلى ضرورة معالجة نتائج الفعل على المجتمع في حالة صحّة النصّ، هل يؤدّي إلى ضرر؟ وهنا يرى الباحث أن الفعل وإن ثبت نصّه يجب أن يُمنع لضرره.
ويؤكّد «الرمح» في دراسة أعدها عن الظاهرة وإسنادها إلى الفقه الشرعي وإلى واقعة زواج النبي، أن الرسول (ص) تزوّج عائشة عندما كان يتراوح عمرها بين ال ١٩ و٢١ عاماً.

الشيخ علي والذي رفض ذكر اسمة كاملاً، يتحدّث من مدينة عزاز في ريف حلب الجنوبي عن الموضوع، ويرى أن الزواج المبكر من الناحية الشرعية مباح، بمجرّد أن تصل الفتاة إلى مرحلة البلوغ يجوز تزويجها، ويضيف الشيخ أن الظاهرة ازدادت نتيجة لظروف الحرب والنزوح والفقر الذي تعانيه العائلة في الداخل السوري، إضافة إلى الخوف من حدوث انتهاكات من قبل أحد أطراف الصراع، في ظلّ غياب القانون وانتشارالفوضى.

آثار إدلب عرضة للضياع في ويلات الحرب

دارين الحسن

لم تقتصر الآثار السلبية للحرب في سوريا على البشر فحسب، وإنما طالت أيضاً الإرث الحضاري والتاريخي من متاحف وقلاع وتلال وأسواق ومدن منسيّة، إذ تعرّضت الكثير من المواقع الأثرية لأعمال تنقيب وتخريب وسرقة، كما نشطت حركة تهريب الآثار حيث ظهرت مافيات وعصابات آثار مسلّحة للمتاجرة والتهريب إلى خارج سوريا في ظل ما تمتلكه الأرض السورية من تراث غنيّ يعكس جوانب التنوّع التاريخي والحضاري التي تتّسم به البلاد، علماً أن المنظمات المحلّية والدولية لا تلقي اهتماماً لموضوع الآثار، ناهيك عن انشغال المدنيين عنها بسلامتهم الشخصية وأمورهم المعيشيّة.

ومحافظة إدلب ليست بمنأى عن هذه المأساة، فالنظام يستهدف بشكل مستمرّ المناطق الأثرية فيها، ويعبّر بذلك عن عدم اكتراثه بأهمّيتها وقيمتها الحضارية والتاريخية وما تشكّله من قيمة مهمّة في الاقتصاد الوطني، ناهيك عن أعمال التنقيب العشوائي في معظم المواقع الأثرية التي ينتج عنها أحياناً لقى أثرية غاية في الأهمية.

فقد تحدّث أحد خبراء الآثار ويدعى أبو وائل عن عثور مجموعة من الأشخاص في مدينة (الحارّة) غربي حوران على تمثال برونزيّ هام جداً يمثّل الإله الكنعاني (حدد) في وضعيّته المعروفة، وهو يحمل رمحه، يرجّح أنه يعود للحقبة الكنعانية من تاريخ المدينة لأنهم عثروا عليه في طبقة أسفل الطبقة الحالية، والجدير بالذكر هو أن العثور على هذا التمثال في الموقع يؤكّد أن المدينة التي اشتهرت في العصر البيزنطي قائمة على موقع كنعاني أقدم.

كما يتوجّه الكثير من المنقّبين إلى هذا العمل نتيجة قلّة فرص العمل وتفشّي البطالة وطمعاً بالثراء السريع.

أمجد العبدو من قرية الدانا في ريف إدلب يعمل بالتنقيب والبحث عن الآثار يتحدّث عن عمله قائلاً: «أتوجّه كل يوم منذ الصباح الباكر إلى المواقع الأثرية أو الأراضي التي تكثر فيها المغاور الرومانية، مصطحباً عدّة الحفر، وبعد تحديد مكان المغارة أقوم بالحفر فيها، وفي بعض الأحيان أعمل لأشهر بدون فائدة، وحين يحالفني الحظّ أجد بعض العملات المعدنية أو تماثيل مختلفة الأحجام ونادراً ما أجد قطعاً ثمينة، ثم أبيع ما أجده للتجّار المنتشرين في المحافظة والذين يحدّدون السعر حسب معدن القطعة وحجمها والنقش المرسوم عليها.»

عبد الحميد العمر أحد المختصّين بعلم الآثار وأحد مرافقي البعثات الأثرية في إدلب سابقاً يتحدّث لمجلّة صُور عن الأضرار التي طالت أهمّ المواقع الأثريّة قائلاً: «تضمّ محافظة إدلب ٧٦٠ موقعاً بما يعادل ثلثي آثار سوريا تقريباً، وقد حافظت على آثار فريدة منذ القدم يعود تاريخ معظمها إلى القرن الثاني الميلادي وحتى القرن السابع عشر،منها مملكة تل مرديخ (إيبلا) التي تعدّ من أهم المواقع الأثرية السورية، وتعود تاريخياً للألفين الثالث والثاني قبل الميلاد، حيث تمّ الكشف فيها عن قصور ومعابد وبوّابات إضافة إلى الرُّقم المسماريّة التي حملت لغة خاصّة بأهل المنطقة دعيت باللغة الإيبلائية، ولكن الأضرار طالت الموقع وذلك بتحوّله إلى ساحة للقتال والاشتباك خلال الحرب القائمة نظراً لضخامة الموقع وطبيعته الطبوغرافيّة، إضافة إلى أعمال التنقيب التي لوحظت مخلّفاتها وآثار تخريبها في القصور والأسوار. كما لوحظ آثار استخدام الآليات الثقيلة في أعمال الحفر، ناهيك عن أن العوامل الجوّية أدّت إلى انهيار بعض الجدران التي كانت تحظى بترميم سنوي من قبل البعثة الأثريّة العاملة في الموقع.»

ويشير العمر إلى أن المدن المنسيّة المدرجة على لائحة التراث العالميّ قد تعرّض عدد كبير منها لتعدّيات مختلفة طالت عدّة مواقع منها: كفر عقاب - بنصرة - قلب لوزة - بشلا - بعودا - سرجيلا - ربيعة، تراوحت أضرارها بين حفريّات التنقيب المنتشرة بكثرة مروراً بتكسير أحجار الأبنية القديمة فيها بغية الاستفادة منها في البناء الحديث، واستخدامها كمراكز إيواء للنازحين وصولاً إلى استهدافها من قبل الطيران الحربيّ.

كما يبيّن العمر في حديثه عن الأضرار، بأن موقع البارة التي تعدّ من أغنى المواقع في القرى الأثرية، تضرّرت أيضاً بتخريب المدافن الموجودة فيها وخلع باب معصرة الزيتون وسرقة أربعة تيجان أثرية، والأخطر من ذلك هو تعرّض الموقع للقصف المباشر من طيران النظام على القبور والمغاور. أمّا موقع كفرعقاب فهو يُعدّ من أكثر المواقع تضرّراً من عمليات التنقيب غير المشروع.

ويؤكّد العمر بأن تجارة الآثار وتهريبها ليست بجديدة، وإنما انتشرت بشكل أوسع في هذه الأيام حيث يتمّ تهريبها إلى خارج سوريا سواء إلى تركيا أو لبنان، كما يستغلّ بعض ضعاف النفوس حالة الفوضى للتعدّي بالبناء العشوائيّ على المواقع الأثرية ومواقع الحماية.

من أجل حماية الآثار والحفاظ عليها قامت مجموعة من الآثاريين والأكاديميين بتشكيل مركز آثار إدلب، حيث يحدّثنا عنه المدير أيمن النابو قائلاً: «رغم المأساة الكبيرة والظروف الصعبة إلا أن الدفاع عن موروث أقدم الحضارات هو واجب إنسانيّ يحمي هويّة بلدنا، لذلك قمنا بتأسيس «مركز آثار إدلب» بشهر تموز عام ٢٠١٢ للاهتمام بآثار المحافظة والعمل على الحماية والتوثيق والترميم، ونطمح مستقبلاً أن يحلّ محلّ مديرية الآثار والمتاحف في إدلب(سابقاً)»

ويضيف النابو، وقد تلقّى المركز الدعم من قبل الحكومة المؤقّتة في البداية، ثم فيما بعد من قِبل مجموعة من المغتربين السوريين المعنيين بحماية الآثار، ونعمل في هذا المركز على حماية المواقع الأثرية، ونمنع تهريبها ونقف بحزم في وجه تخريب الإرث الحضاري الإنسانيّ سواء من قِبَل الآلة العسكرية للنظام السوري أو عصابات تهريب الآثار.

مصدر الصورة: موقع «كلنا شركاء»

سمير الشيخ أحد المتطوّعين في «مركز آثار إدلب» يعمل مع زملائه في الحفاظ على الآثار وتوثيق المتضرّر منها، يحدّثنا قائلاً: «بذلنا جهوداً حثيثة للحدّ من تأثيرات الأزمة الراهنة على الآثار، وحقّقنا نجاحاً على صُعُد عدّة، حيث وضعنا حدّاً للتنقيب غير المشروع في المواقع الأثرية بعد القيام بعدة لقاءات مع الأهالي للتوصّل إلى حلول تؤمّن حماية المواقع إضافة إلى القيام بترميم ما أمكن منها.»

وعن التدابير والإجراءات التي اتّخذها «مركز آثار إدلب» لحماية الآثار يردف النابو قائلاً: «عملنا على وضع القطع الأثرية في أماكن آمنة، وقمنا بالاهتمام باللوحات الفسيفسائية الموجودة داخل متحف معرّة النعمان عن طريق تنظيفها وطليها بمادّة مانعة للرطوبة، ثم تعزيزها بأكياس الرمل لحمايتها من القصف،بعد أن تكرّر قصف المتحف بالبراميل المتفجّرة من طائرات النظام، كما نعمل على مكافحة الاتّجار بالممتلكات الثقافية، ونعمل على تنمية الوعي الفكريّ والمعرفيّ بين شرائح المجتمع فيما يتعلق بالآثار والتراث، وقمنا أيضاً بعدّة نشاطات لتعليم أطفال المدارس أهمّية الحفاظ عليها بتعليمهم طرق التنقيب العلميّ وأساليب ترميم الفخّار أيام السلم بهدف لفت انتباه الأجيال القادمة لحماية التراث والآثار والحفاظ عليها.

أطفال ريف إدلب... من المدارس إلى معسكرات التجنيد

حسان الإدلبي

قضَت أمّ عمّار (٣٢عاماً) ليلة مرعبة والهواجس تدور في رأسها إثر غياب ابنها عمّار (١٤عاماً) عن المنزل دون مبرّر، وبعد عملية بحث طويلة عنه استمرّت أكثر من يومين، علمت بعدها بأن ابنها التحق بتنظيم النصرة، وهو يخضع لدورة تدريبيّة في إحدى معسكراتها.

الأطفال في ريف إدلب باتوا عرضة للتجنيد من قبل الفصائل المقاتلة، وخاصة بعد الاستهداف الممنهج للمدارس في ريف إدلب من قبل الطيران الحربيّ، وأمام غياب المعيل فقد التحق عدد كبير من الأطفال بمعسكر التجنيد، سواء برضا أهاليهم أو في كثير من الأحيان دون موافقة الأهل على ذلك،

والنتيجة أن الأطفال المجنّدين أصبحوا الأكثر عرضة للقتل والموت على جبهات القتال المشتعلة.

تقول أمّ عمّار، وهي من ريف إدلب «صحيح أن أوضاعنا المادّية ضعيفة، ونفتقد المعيل بعد اعتقال زوجي، ولكنّني أبداً لم أكن لأسمح بأن يلتحق ولدي بالفصائل المقاتلة، لا لشيء إلا لأنه صغير وعرضة لخطر كبير إن فعل ذلك، فأنا لست مستعدّة مطلقاً لأن أخسره، يكفي أنني فقدت الأمل من خروج زوجي سالمًا من سجن النظام «.

حاولت الأمّ مراراً وتكراراً أن تقنع ولدها بالتراجع والتخلّي عن طموحه الجهاديّ، ولكن عبثاً كانت تحاول، لأن ولدها عمّار كان مقتنعاً بما يفعله على حدّ تعبيرها.

عمّار يحاول إيضاح ما يقوم به من وجهة نظره، فيقول لمجلّة صُوَر «أليست مدارسنا مدمّرة، فكيف لنا العيش بشكل طبيعيّ وسط كل هذا الظلم والفقر؟ «. يقول عمار ذلك وقد امتلأت عيناه بالدموع التي حاول أن يخفيَها.

بحسب تقرير لوكالة سمارت فقد قدّر عدد المدارس الخارجة عن الخدمة في إدلب وريفها قرابة ٨٠٠ مدرسة من أصل ١٤٠٤ مدرسة، تتوزّع على الحلقات التعليمية الأولى والثانية وتعليم ثانوي ومهني وصناعي، بينها ٤٠٠ مدرسة لا يمكن ترميمها جرّاء القصف الروسي وعمليّات التدمير، وهناك ٤٠٠ مدرسة يمكن ترميم بعضها،

عن حالات تسرّب الطلاب من المدارس، فقد بلغت نسبة التسرّب المدرسيّ ٥٠بالمائة بحسب وزير التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقّتة عماد برق.

كثيراً ما يحاول الأهالي في ريف إدلب إرسال أولادهم لحضور حلقات التعليم التي انتشرت في ريف إدلب، وذلك لتعويضهم النقص التعليميّ الذي خسروه في المدرس المدمّرة، هذه الحلقات تُعقد بشكل يومي، ويُعلَّم فيها الأطفال علوم الفقه والتلاوة والأحاديث النبوية الشريفة، ولكن ما إن يتمّ تعليم الطفل بعض هذه الأمور حتى يتمّ إقناعه من قِبل تنظيم النصرة بالانضمام لمعسكراتها بغية الجهاد وتحقيق النصر على الأعداء، تماماً هذا ما يتحدّث عنه أبو أيهم (٤٢عاماً) من مدينة كفرنبل الذي يقول لمجلّة صُوَر «أطفالنا يحبّون حضور هذه الحلقات، لاسيّما وأنهم يشجّعون الأطفال على الحضور بتوزيع الهدايا وإجراء المسابقات الترفيهيّة وتقديم ولائم الطعام المختلفة، بهذه الطريقة يضمنون تـردّد الأطفال على الحلقات بشكل دائـم، وبعدها تبدأ التنظيمات الجهاديّة بزرع فكرة الجهاد والتجنيد في عقولهم « منوّهاً إلى أن ذلك ما حصل مع ولده أيهم الذي التحق بمعسكرات النصرة منذ عامين، حين كان عمر أيهم (١٣عاماً) فقط.

> إنهم يشجّعون الأطفال على الحضور بتوزيع الهدايا وإجراء المسابقات الترفيهيّة وتقديم ولائم الطعام المختلفة، بهذه الطريقة يضمنون تردّد الأطفال على الحلقات بشكل دائم، وبعدها تبدأ التنظيمات الجهاديّة بزرع فكرة الجهاد والتجنيد في عقولهم

يعترف أبو أيهم أنه لم يستطع استرداد ولده من معسكراتهم، إذ أنهم يقنعون الأطفال بأن موافقة الأهل ليست ضرورية على الإطلاق، لأن الجهاد هو فرض عين، ولذلك وأمام إصرار أيهم على المتابعة لم يكن من الوالد إلا الانصياع والقبول مرغماً.

لقد ساهمت الحرب بعد ستّ سنوات بوجود شريحة واسعة من أرباب البيوت العاطلين عن العمل، في الوقت الذي تشهد فيه المناطق ارتفاعاً غير مسبوق بالأسعار، ويُضاف إلى ذلك خسارة البعض لوظائفهم، ممّا ساهم بوضع نسبة عالية من العائلات أمام الجوع والفاقة.

يقول سالم(١٥عاماً)وهو أحد الأطفال المجنّدين «إن الراتب والمعونة التي أحصل عليها كفيلة برفع بعض الأعباء عن كاهل عائلتي الفقيرة».

وفي محاولة لاستقطاب أكبر عدد من الأطفال في المناطق المحرّرة، أطلق كلّ من جيش الفتح ومركز دعاة الجهاد ورابطة أهل العلم في الشام حملة «أنفر»، وذلك في أبريل ٢٠١٦ التي قام عليها العديد من الدعاة، وأسفرت الحملة عن جمع أكثر من ٥٠٠طفل تحت راية الجهاد، بعد أن طبعت أكثر من مليون منشور، وخصّصت عدّة حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي لهذه الغاية.

وردّاً على هذه الحملة فقد أطلق ناشطون حملة مناوئة، وهي «أطفال لا جنود» في محاولة جادّة لوقف عمليّات تجنيد الأطفال ضمن الفصائل المسلّحة.

عاصم زيدان مدير الحملة أوضح لـ صُوَر بأن الحملة تقوم بلقاءات مستمرّة مع الأهالي لتوعيتهم على خطورة الأمر، وكان هنالك حالات

تجاوب كثيرة بخصوص هذا الموضوع، خاصّة وأن الحملة تضمّنت نشر عشرات الكتابات والملصقات على الجدران، والتي تطالب بوقف جميع الانتهاكات بحقّ الأطفال، ومن هذه المناشير عبارات كُتِب عليها: «الأطفال مكانهم المدارس لا المتارس»، «سلام الطفل علْمه»، «معاً لنقضي على تجنيد الأطفال»، «أنقذوا أطفالكم من معسكرات القاعدة».

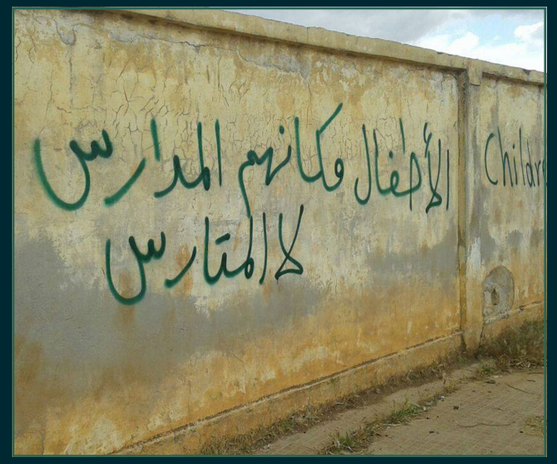

المهندسة سمر العثمان (٢٨عاماً)أبدت تأييدها للحملة قائلة: «إن مكان الأطفال الطبيعيّ هو المدارس وسلاحهم العلم وليس البنادق، وهذه الحملة تلامس صميم المشكلة، وأرجو ان تنجح في عملها بإتاحة جميع الفرص لإبعاد الأطفال عن ساحات المعارك «، في حين أثنى أحمد الشيخ(٣٦عاماً) وهو أحد موظّفي اتّحاد المكاتب الثوريّة على عمل الحملة قائلاً: «إن عمليّة تجنيد الأطفال خطأ جسيم يجب تجاوزه، ولابدّ من وجود آليّات متعدّدة تساهم بوصول الفكرة إلى من يرسلون أولادهم للقتال دون دراية بخطورة الأمر»، مؤكّداً بأن الحملة بحاجة لعمل طويل وجهد كبير لإيصال أفكارها، فالمشكلة كبيرة ومستفحلة.

إن كان بعض الأهالي يُفرَض عليهم تجنيد أطفالهم دون موافقتهم، فإن البعض الآخر هم من يرسلون أولادهـم للقتال، وذلك رغبة بالحصول على المال والمساعدات التي يحصل عليها المقاتلون، ومن هؤلاء رضيّة (٣٠عاماً)التي اضطرّت لإرسال ولدها محمد (١٥عاماً) للالتحاق بالفصائل المقاتلة مبرّرة ما فعلته بالقول: «بعد اختفاء زوجي منذ أكثر من ثلاث سنوات، لم يبقَ من مُعيل لي ولأطفالي الأربـعـة، ولأنني أمّيّة ولا أجيد عملاً، رحـت أعمل كخادمة في المنازل، غير أن ما أحصل عليه من أجر لايكفي طعاماً لأسرتي حتى منتصف الشهر، وبقيّة الشهر أعيش على الديون التي أثقلت كاهلي، وتـردف: «صحيح أنني أقنعت ولدي محمد بالانضمام للفصائل، ولكن ذلك من عوزنا وفقرنا الذي لا يشعر به إلا أصحابه نحن». رضيّة تعيش على أعصابها كلما غادر ولدها محمد المنزل منطلقاً إلى لجبهات، وتستمرّ بالدعاء له طيلة الوقت لكي يعود إليها سالماً.

جارة رضيّة منار (٣٢عاماً) تنتقد ما قامت به رضيّة قائلة: «إن ما فعلته رضيّة كمن زجّ ابنه في براثن الموت، ألا ترى كم من شهداء صغار يسقطون كل يوم، إن هؤلاء الأطفال هم ضحايا، ويتمّ وضعهم في المقدّمة، ويلقون المصير الأصعب والأقسى، فمعظمهم يستشهد، والذي ينجو من الموت يعود وقد أصابته إعاقة دائمة».

أمّا الأستاذ مناف البيوش (٢٥عاماً) فيحذّر من عواقب ابتعاد الأطفال عن المدارس، إمّا بالعمالة أو التجنيد «لقد أصبحت المدارس مدمّرة بكلّ ما تعنيه الكلمة من معنى، فبعضها دُمّر كلّيّاً وبعضها جزئيّاً وبعضها أصبح مقرّاً للنازحين، ويكاد التعليم يكون معدوماً في مناطقنا، فالأهالي يخشون على أطفالهم من القصف، وفي الوقت نفسه يتمّ إرسالهم إلى جبهات القتال، فأيّ تناقض نعيشه اليوم وأيّ مفارقة»،

مشيرا إلى أن ابتعاد الأطفال عن التعليم يوحي بمشكلة كبيرة على الجميع تداركها، لأن الأيام ستكشف عن جيل جاهل ومعاق وغير قادر على بناء وطن دمّره نظام غاشم وعلى كل الأصعدة.

هذا في الوقت الذي أعلنت فيه منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» بأن الانتهاكات الجسيمة ضدّ الأطفال في سوريا بلغت في عام ٢٠١٦أعلى مستوى لها على الإطلاق، بسبب تأثير الحرب المتواصلة على الأطفال منذ ستّ سنوات.

وأوضحت «اليونيسف» في تقرير لها أن حالات قتل وتشويه وتجنيد الأطفال ارتفعت بشكل حادّ العام الماضي مع تصعيد حادّ في أعمال العنف في أنحاء البلاد، كما أثبت التقرير أن أكثر من ٨٥٠طفلاً تمّ تجنيدهم للقتال في الصراع، أي أكثر من ضعف عددهم في عام ٢٠١٥.

وأمام هذه الأسباب وتلك النتائج تبقى مشكلة تجنيد الأطفال في تزايد مستمرّ، ممّا يستدعي دقّ ناقوس الخطر وتظافر جهود محلّية ومنظمات إنسانية، لإيجاد حلول تتمثّل بإنشاء مراكز طفل وأماكن ترفيه ومراكز مهيّأة بغية إعادة الطفل لمكانه الصحيح في ظلّ حرب كان فيها الضحيّة الأولى.

«ترامـب» والعصر الابراهيميّ

نارت عبد الكريم

بدأَ الغربُ، منذ ألفي عام تقريباً، بتقليد الشرق واتِّبَاعِه حين أخذ منه عقائده الابراهيميّة، ومن رحم تلك العقائد أنتجَ الغرب فلسفته الحديثة وعلومه التي قمنا نحن بدورنا باستيرادها، وبسبب ذلك التبادل اكتملتِ الدائرة، كما قال ذات مرّة الأنثروبولوجي الفرنسي كلود ليفي شتراوس، واسْتُنفِدَتْ جُلُّ إمكانيّاتها.

إنَّ كل ما أبدعه الغرب في القرون الأخيرة، من فلسفات وعلوم وفنون، لم يخرج عن الخطّ الإبراهيميّ قِيْدَ أَنْمُلة. فالانفصال عن الطبيعة والتعالي عليها هو السمة الأساسية لحضارتنا الحديثة، وكذلك انتشار ثقافة الاحتقار، أي احتقار معرفة النفس لصالح معرفة الموضوعات والمجرّدات، ناهيك عن استمرار النظام البطريركيّ، حيث كل شيء معدّ ومصمّم سلفاً على مقاس الرجل، فالله، كما جاء في الكتاب المقدّس، هو رأس الرجل، والرجل رأس المرأة. كما ترامب هو رأس أمريكا الآن.

بالإضافة إلى ما تقدّم فإنَّ سيادة المثنويّة في طرق التفكير والاعتقاد وتمجيد القوة المادية وانتهاج سبل الانتقام في العلاقات الشخصية والسياسية، هي السمات الأساسية لعصرنا الحالي. وليس هنالك من نموذج أكثر التزاماً بالخطّ الابراهيميّ وأصدق تعبيراً عنه من النموذج الأمريكي، ومع ذلك يروّج الإعلام «الحرّ» في الغرب لفكرة أنَّ الشرق منبع العنف والإرهاب. لكنَّ هذه الفكرة، التي يتمّ الترويج لها بحماس شديد، بماذا تختلف عن فكرة الشيطان الذي يقبع على الضفة الأخرى كما جاء في العقائد الابراهيميّة؟

المنظّمات النسائية السوريّة بين الواقع والمأمول

علياء أحمد

يُسجّل في السنوات الست الأخيرة، أي بعد انطلاق الحراك الثوري في سوريا، في آذار ٢٠١١، ظهور عدد كبير من هيئات «المجتمع المدنيّ» السورية بأنواعها المختلفة، وقد شكّلت تلك التي تُعنى بشؤون المرأة على نحو خاص نسبة لا بأس بها من المنظمات الناشئة. اليوم، بعد مرور سنوات على تأسيس تلك المشاريع، من جمعيّات ومنظّمات وروابط وتجمّعات، يجدر التساؤل عن مدى فعاليّتها وتأثيرها العمليّ على واقع النساء السوريات، وما هي الإنجازات التي حقّقتها، وكيف تعمل على تمكين النساء وبناء قدراتهن، وأيضاً التوقّف عند أبرز الصعوبات التي تعترض عمل هذه المشاريع.

هذه وأكثر أسئلة مشروعة، يضيق المجال عن الإحاطة بأجوبتها التفصيلية في مقال واحد، فذلك يحتاج إلى بحوث ميدانية ومعرفية مطوّلة، غير أنّ هذا لا يمنع من إثارة النقاش حول الموضوع نظراً إلى ضرورة وجود تنظيمات نسائية فعّالة تترك أثرها على الواقع. وإن طرح هذه التساؤلات يهدف إلى التأكيد على أهمّية هذه المنظمات ووجوب امتلاكها آليات فعّالة لتحقيق أهدافها والارتقاء بواقع النساء السوريات، خاصة بعد أن طال أمد الكارثة السورية، وأصابت نتائجها المأساوية السوريين جميعاً، خصوصاً النساء والأطفال.

لا بدّ من الإشارة بدايةً إلى تراجع الدعم العالمي للعمل الإنساني والنقص الحادّ في التمويل الذي تعانيه غالبية المنظمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم، حيث أنه حتى المنظمات والوكالات الإنسانية الدولية التابعة للأمم المتحدة، كاليونيسيف والأونروا على سبيل المثال لا الحصر، تعاني من النقص في الدعم المالي، وهو ما يضيف عقبات كثيرة تعترض عمل هذه المنظمات، فتبدأ بمشاريع كبرى سرعان ما تنتهي إلى نتائج هزيلة، وضياع الأهداف الحقيقية. ولا تستثنى منظمات المجتمع المدنيّ السورية المحدثة، ومن بينها المنظمات المعنيّة بشؤون المرأة، من مواجهة هذه الصعوبة المشتركة عالمياً.

غير أنّ نقص التمويل ليس مشكلة المنظمات الأولى، رغم أهمّية هذه المشكلة، فالتمويلات وإن كانت ضعيفة إلا أنها موجودة. المشكلة الأساس هي في نقص الكفاءات وضعف التأهيل والخبرة التخصّصية، وهذا يظهر في

عدم وجود رؤية واضحة لدى العديد من المنظمات، وافتقارها إلى برامج عمل محدّدة، حيث يغلب على أنشطة معظمها الطابع الارتجاليّ والمناسباتيّ. هذا وغيره من العوامل أدّت إلى ظهور منظمات وجمعيّات شكليّة، موجودة بالاسم وعلى قوائم التمويل لا أكثر، بينما لا أثر لها يُذكر على أرض الواقع، فيما يقتصر عمل أخرى غيرها على توزيع بعض المعونات والقيام بنشاطات ذات طابع اجتماعي عام، ثم الترويج لذلك على أنه عمل «نسوي».

إن تقييم أداء المنظمات النسوية يجب أن يكون من خلال آليات منهجية وليس الاكتفاء برضى المموّلين أو الجهات الداعمة. ويمكن القول، إن الخلط ما بين النشاط السياسي والمجالات الأخرى، كالعمل الإعلامي والحقوقي والمدني والنسوي.. أدّى إلى هيمنة الأجندات السياسية الخاصة لدى كثير من المنظمات على حساب مجال نشاطها المفترض، وهذا يحصل أيضاً في منظمات تصف نفسها بأنها «نسوية»، حيث تتمثّل المنظمة الاتّجاه السياسي الذي يتبنّاه القائمون والقائمات عليها، وتبتعد عن الاحتياجات الحقيقية للمرأة السورية في مختلف أماكن وجودها، سواء داخل سوريا أو خارجها، في مخيمات اللجوء أو في الدول الأوروبية التي لجأ إليها عدد كبير من السوريين.

في مستوى آخر، فإن العقبات التي تواجه مختلف المنظمات النسوية كبيرة، من حيث وعي الفئة المستهدفة وقبولها للعمل المدنيّ المنظم. والكثير من النساء يرفضْنَ المشاركة في نشاطات غير تقليدية، لأسباب عدّة لا تقتصر على منعهنّ من قبل المجتمع الذكوري المسيطر عليهن، وإنما بسبب عدم امتلاك الوقت الكافي للمشاركة نتيجة انشغالهنّ في العمل على تأمين متطلبات أسرهنّ. من الملفت هنا أن بعض المنظمات تسعى لجذب النساء من خلال مشاريع ربما تلامس اهتماماتهنّ الحياتية وقد تلبّي بعض حاجاتهنّ، كمشاريع الأشغال اليدوية التقليدية مثلاً، ممّا يخشى بأنه تكريس للصوة النمطية للمرأة، فضلاً عن أنّ أنشطة من هذا النوع لا تندرج ضمن العمل النسوي الذي تفترض هذه الجهات أنها تعمل تحت يافطته. المفارقة تكمن في أنّ هذه الأنشطة غير النسوية تساهم في الوقت نفسه في توفير استقلال مادي نسبيّ تحتاجه نساء غير متعلمات وغير مستقلّات اقتصادياً، وبالتالي فإن التعامل مع هذه المشاريع يتطلّب جهوداً كبيرة لتحقيق التوازن المطلوب بين رفع مستوى وعي المرأة بذاتها وبحقوقها، والأخذ بيدها لتحقيق استقلالها وتحسين وضعها الماديّ.

إن الأوضاع الصعبة التي تعانيها النساء السوريات أدّت إلى فقدان الكثيرات لمكتسباتهن السابقة، ففقدن أبسط الحقوق التي كانت بديهية في وقت سابق، وهنّ يحتجْنَ لثورة حقيقية على جميع الصُّعد لاستعادة المكتسبات الضائعة والحصول على المأمول من الحقوق، ولا سيّما في مناطق سيطرة الجماعات المتطرّفة.

في المقابل، وبالرغم من الصعوبات، يُسجّل أيضاً نجاح كثير من النساء السوريات في كسر القيود وخلخلة المفاهيم التقليدية السائدة وتحصيل مكتسبات جديدة تعكس رغبتهنّ في الاستقلالية والتحرّر، وتمثلهنّ لشعور المساواة. يبقى الرهان على تمثّلهنّ الأصيل لهذه المفاهيم وإيمانهنّ بها، إضافة إلى وجود تنظيمات نسوية حقيقيّة تسعى لتثبيت هذه المكتسبات قانونياً وحقوقياً في النصوص التشريعية، فتلغي التمييز القانوني والتشريعي ضدّ النساء لتضمنّ مساواتهنّ الفعلية مع شركائهنّ الرجال في المجتمع والدولة.

لا يمكن أن تُبنى قيادات نسائية سياسية ومجتمعيّة دون تعاون ومساهمة فعّالة من منظمات المجتمع المدني، وقد أثبتت تجارب عديد من الدول أن للمشاريع التي تنجزها المنظمات دوراً رئيسياً في إنجاز حقوق النساء وإتاحة الفرص لهنّ للمشاركة الفعّالة، بعيداً عن الشكليّات والاستعراض.

نحن بحاجة ماسة إلى مشاريع يقودها مناضلات ومناضلون، حقوقيّات وحقوقيّون يغلّبون الأهداف الحقوقيّة على المصالح السياسية. لا تكفي الخبرة أو «الشطارة» في الحصول على التمويل، فالمطلوب امتلاك الخبرات والأدوات الصحيحة لبناء الخطط وتنفيذها، ومواجهة التحدّيات والصعوبات الهائلة التي تعترض العمل، بعيداً عن الشعارات البرّاقة والانفعالات اللحظيّة الدعائية. وإن كل خطوة في الاتّجاه الصحيح، تقوم بها أيّ جهة كانت ومهما كانت هذه الخطوة صغيرة، تُعتبر تقدّماً في طريق إنجاز الأهداف الإنسانية والنسوية في الحرّية والمساواة.

مصدر الصورة: جريدة عنب بلدي

نحو دستور لجميع السوريين

د. نائل جرجس

تشهد سوريا حالياً تحوّلات كبيرة تعصف بوجهها السياسي والقانوني الذي خطّه بشكل أساسي نظام الأسد المتمسك بزمام السُّلطة منذ وصوله إلى الحكم في بداية الستينات. غير أنّ الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في آذار/مارس ٢٠١١ والتي زعزعت حكم الأسد ستؤدّي حتماً إلى تغيّرات سياسية وتشريعية مهمّة ستترك آثارها على وجه سوريا الجديد، وبالتالي على كافة أطياف ومكوّنات الشعب السوري. تبقى هذه التغيّرات محفوفة بالمخاطر، حيث أنّ التظاهرات السلمية التي طالبت بدايةً بالحرية قد تحوّلت تدريجياً إلى صراعات مسلحة تغلب عليها الاقتتالات الطائفية والإثنية، وتصفية الحسابات الدولية والإقليمية.

ومن الواضح بأنّ المشهد السوري الحالي يتخلّله صراع بين أطراف مختلفة تسعى أغلبها إلى تحقيق مصالحها السياسية وفرض أيدلوجيّتها في وجه سوريا المقبل. بالمقابل تعمل أطراف وطنية على إرساء دعائم دولة المواطنة التي ستمهّد إلى سلام واستقرار مستدام وضمان تمتّع جميع أفرادها بحقوقهم وحرياتهم دون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس. وستبدو انعكاسات هذا الصراع بشكل أساسي على الواقع التشريعي الجديد لسوريا والـذي سيشهد خلافات بين دعاة الدولة المدنية الديمقراطية، من ناحية، ودعاة الأيدلوجيّات الدينية والقومية والمصالح السياسية الضيّقة، من ناحية أخرى. سيمثّل الدستور السوري المقبل، الذي كثر مؤخراً الحديث عنه، أبـرز أوجـه التغيير القانوني والسياسي في سوريا، لاسيّما في ظلّ أهمّيته في التأسيس لشكل الحكم الجديد وصلته المباشرة بحقوق المواطنين وحرياتهم ودوره في خلق هوية وطنية جامعة أو مفرّقة لمكوّنات الشعب السوري. ويعدّ مبدأ المساواة أحد أهم دعائم إرساء هذه الهوية الجامعة؛ فيشكّل ضرورة حتميّة لإنهاء مظاهر التمييز بين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والعرقية والإثنية، وبالتالي تعزيز الوحدة الوطنية وتماسك الدولة والمجتمع. كما تسهم المساواة في ضمان احترام حقوق الإنسان وتأمين اندماج الأقليّات بمجتمعاتها واستئصال التمييز الـذي أسهم في تأجيج وحتى اندلاع الصراع في سوريا.

يقتضي الحق بالمساواة ضرورة احترام مجموعة من الحقوق الأخرى وإدراجها دستورياً مثل عدم التمييز في تقلّد المناصب السياسية وفي الحقوق والواجبات وأمام القانون والقضاء والمحاكم. ويعدّ إدراج مبدأ المساواة كحق دستوري ذو أهمّية بالغة للمنتمين للأقلّيات الدينية والعرقية، ولاسيّما في ظل تضمين المنظومة الدستورية التي عرفتها سوريا على نصوص مستلهمة من أيدلوجيا دينية، من ناحية، وقومية عروبية، من ناحية أخرى. فقد عانى غير العرب وغير المسلمين من أوجه

تمييز عديدة نظراً لإدارج مثل هذه النصوص الدستورية الأيدلوجيّة التي امتدّ تأثيرها إلى مختلف مناحي الحياة التشريعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. فاعتبار دين الدولة أو رئيسها الإسلام واعتبار الفقه الإسلامي مصدر رئيسي أو أحد مصادر التشريعات، يؤثّر على مدنية وحيادية الدولة، ويؤدّي إلى معاملة غير المسلمين كمواطنين من الدرجة الثانية. فالشريعة، أو بعض التفسيرات الدينية لها، تتضمن على انتهاك لمبدأ المساواة بين المُسلمين وغير المسلمين، بالإضافة إلى التمييز بين المرأة والرجل. كما أنّ استمرار إدراج نصوص دستورية ذات صلة بأيدلوجيا العروبة سيؤدّي حتماً إلى التمييز ضدّ غير العرب، كما حدث خلال العقود الماضية من حرمان الأكـراد والسريان من تعلّم لغتهم وأحياناً التخاطب بها.

تبرز الصبغة الدينية في دستور سوريا الحالي لعام ٢٠١٢، مثل سابقه لعام ١٩٧٣، في نصّ المادة الثالثة التي تعدّ دين رئيس الدولة الإسـلام. وكلا الدستورين ينصّان، في نفس هذه المادة، على أنّ «الفقه الإسلامي هو أحد المصادر الرئيسية للتشريع». ويتأتّى عن هذا النصّ الدستوري الأخير انتهاكات للحق في الحرّيّة الدينية ومبدأ المساواة بين المُسلمين وغير المسلمين، وذلك في الكثير من القوانين الداخلية، ولاسيما قانون الأحوال الشخصية السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٥٩) في أيلول/سبتمبر ١٩٥٣. ويتجاهل الدستور السوري الحالي أيضاً المكوّنات السورية غير العربية ويفرض عليها أيدلوجيا العروبة، فقد جاء في مقدّمته: «تعتزّ الجمهورية العربية السورية بانتمائها العربي، وبكون شعبها جزءاً لا يتجزّأ من الأمة العربية مجسّدة هذا الانتماء في مشروعها الوطني والقومي، وفي العمل على دعم التعاون العربي بهدف تعزيز التكامل وتحقيق وحـدة الأمـة العربية».

فيكرّر الدستور السوري المصطلحات العروبية الـواردة في دستور عام ١٩٧٣، بل ويضيف عليها مصطلحات أخـرى مثل «الحضارة العربية»، «الدور العربي السوري»، «قلب العروبة»، الخ. وتؤكّد المادة الرابعة من هذا الدستور الجديد على أن «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة»، دون الإشـارة إلى اللغات الأخرى والحقوق الثقافية للناطقين بها. أمّـا المـادة السابعة المتعلقة بالقسم الدستوري فقد استمدّت صياغتها أيضاً من الدستور السابق في إشارة إلى ضرورة العمل من أجل تحقيق «وحدة الأمة العربية»، التي لا يؤمن بها ولا يسعى إلى تحقيقها الكثيرين من عرب وغير عرب.

إن الدولة المأمول الوصول إليها في سوريا هي دولة المواطنة التي تقدّم خدماتها للمواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم المختلفة بما فيها الدينية والإثنية. فلا يمكن لأية دولة أن تكون ديمقراطية وأن تحمل أيدلوجيا أو هوية معينة سواء أكانت دينية أو عرقية؛ لأن ذلك سيؤدّي إلى هدم مبدأ أساسي ألا وهو المواطنة وبالتالي التمييز ضد فئة من مواطني هذه الدولة. من هنا لابدّ من الاستعاضة عن هذه الأيدلوجيات السائدة من إسلاموية وقومجية وغيرها، ليست فقط في سوريا وإنما في منطقة الشرق الأوسـط، بمبادئ جديدة قائمة على الأنسنة. هذا يعني تعزيز مبدأ المواطنة واحترام حقوق الإنسان للجميع، بما يضمن التعدّدية الدينية والعرقية واستئصال كافةً أنواع التمييز وحتى تجريمها بقوانين، بالإضافة إلى تطوير التعاون المشترك بين شعوب هـذه المنطقة. فيمكن أن تكون الهوية الوطنية الجامعة قائمة على تعزيز النزعة القومية الإنسانية والمستندة لمبدأ المواطنة، أي الانتماء إلى الدول الوطنية - الانتماء الوطني- مع تعزيز التكافل الإنساني وأطر التضامن بين شعوب المنطقة كحال ما وصلت إليه دول الاتحاد الأوروبي.

ذاكرة لمسامير القهر

هوازن خداج

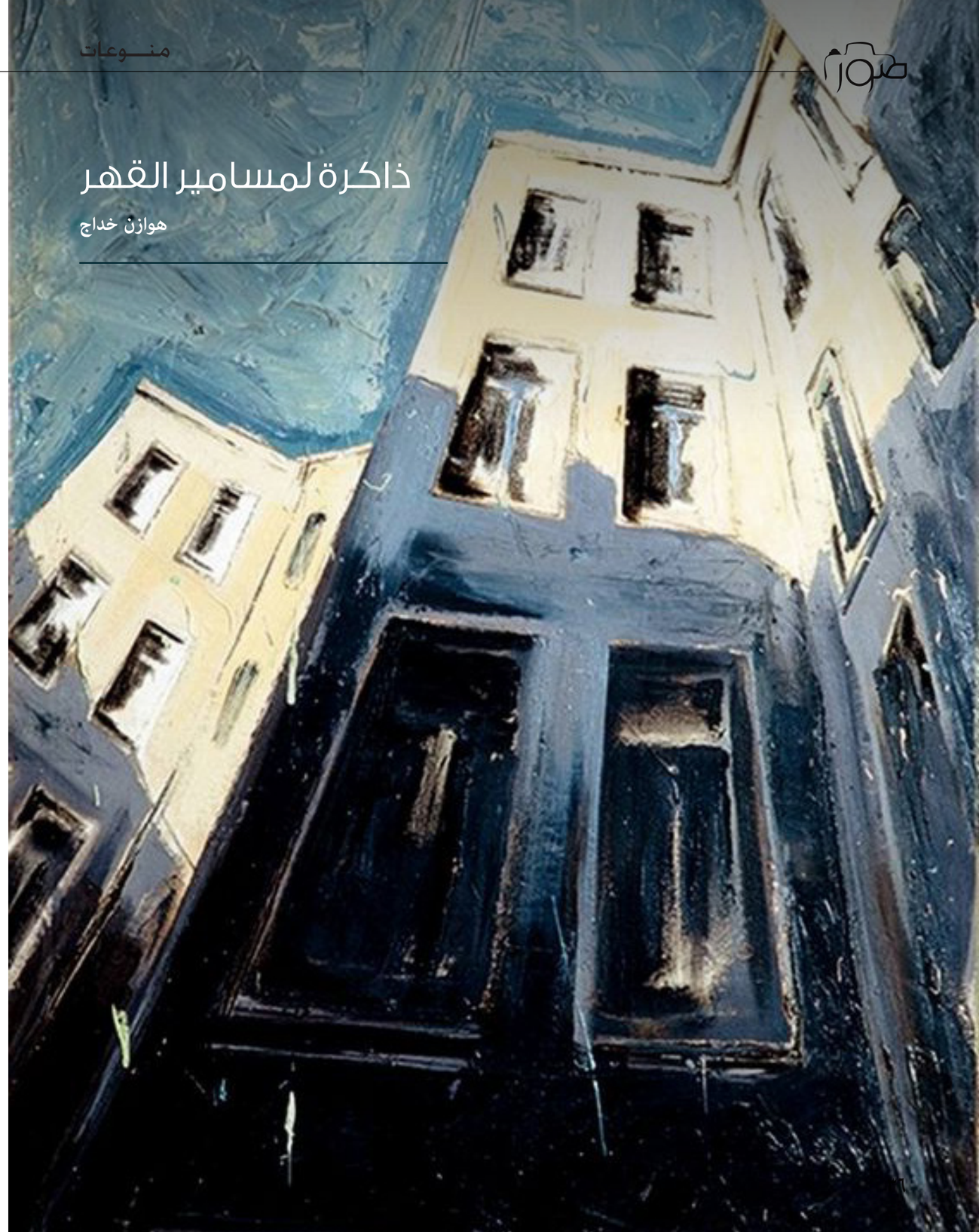

أعتقد أحياناً أن ذاكرتي ليست أكثر من لوح خشبي لا مكان على سطحه إلا للمسامير، تشبه ذاكرة شعبٍ غرقت مساحات واسعة منها في جحيم القهر والاستبداد، ويغرق ما تبقّى منها في نزيف المجازر.

حاولت مراراً البحث داخل ذاكرتي المعطوبة، علّني ألتقط شيئاً يختبئ في أحد الثقوب عن تلك الصّديقة التي أرسلت سطور السلام الودود، قرأت ما كتبت على حائطها "الفيسبوكي"، تمعنت بصورتها وأنا أقول هذا وجه يفترض ألا أنساه، لكن ذاكرتي أوصدت جدران مخازنها السميكة بوجهي.

يقولون أنها نعمة النّسيان، قد تصير هذه حقيقةً حين أنسى تلك الصور العالقة، والأحداث التي تقفز كأرانب مذعورة تغطي بغبارها بقيّة نهاري السّاكن حين تحركها لحظةٌ مشاكسةٌ تستجرّ نزيف الذّاكرة التي تختار بدايتها، وأجد نفسي أعدّ تلك (١٥٩) خطوة التي تفصل بين الحاجز الثاني وباب "سجن صيدنايا" في زيارة لأخي الأول، حيث أقف ومن معي أمام قضبان حديدية تواجهها على بعد "متر" قضبان أخرى مسيّجة بشبك قصير، مسافة "متر" تبعدنا عن إحساسنا بحقيقية اللقاء، وتصير ممرا لحارس يسير بتوتر يراقب مشاعرنا، يلتقط ما يسقط من كلماتنا ويقرع الحديد بعصاه أمام أي حركة تتجاوز ملامسة أصابع، تختزن كل الآمال والذكريات والكلمات وتمتدّ للسلام.

كان الحديث يمر باهتاً مجرد متفرقات عن عالمنا، وكأن أيامنا مهدورة وفارغة لنجيب فقط "نحن، وفلان، و.. والعالم أجمع بخير! "، إجابة مازالت تشعرني بالغثيان، وتأجّج شعوري الأخرق بحاجة إلى الصراخ. طوال سبع سنين نحدّث الحراس، نتجادل ونتحاور، نصرخ بوجههم ويصرخون بوجوهنا وأحيانا قليلة نضحك معهم، لكننا نقف أمام القضبان متسمّرين شبه صامتين وكأنّ الحديث أرجئ لإشعار آخر.

رعب المكان الذي يوقف الثرثرة هناك يمتد ليبتلع النظرات، الإيماءات، والمشاعر أمام باب سجن آخر، وما أكثرهم في هذا البلد، إنه مكان مختلف تماماً، حتى السماء تصبح عدائيّة فوقه، فكلما خرجنا من تحت سمائه تنتابنا جميعاً موجة فرح طفوليّة كأننا أمسكنا أجمل أحلامنا للحظة.

أكوام بشر يتحنّطون على جوانب الطريق الذي يوصل إلى ساحة "فرع فلسطين"، أو كهف الرعب الذي خزّنته ذاكرتي أثناء زيارة أخي الثاني، لا أحد يترك زاويته، الكلّ متجمّد بانتظار قراءة أسماء المسموح لهم بالزيارة. وحدها أمٌّ قفزت تضرب رأسها بسيارة معتمة افترضت

> انتزعها الحراس، رموها بجانبي، اختلّ سكون القهر لكنه لم يحرّك سوى الدموع في العيون، غطيّتها بوشاحي، احتضنت رأسها الدامي كقلب يعلن نهاية النبض

أنها "لرئيس الفرع"، مزّقت ثوبها الأسود وهي تصرخ "أريد أن أرى ولدي"، برفّة جفن، انتزعها الحراس، رموها بجانبي، اختلّ سكون القهر لكنه لم يحرّك سوى الدموع في العيون، غطيّتها بوشاحي، احتضنت رأسها الدامي كقلب يعلن نهاية النبض، وصوتها الباكي يردّد: إنها السنة الخامسة التي آتي فيها من لبنان أسبوعياً، لم أخبرها أننا منذ ثلاث سنوات على هذه الحال نلملم ما رتبناه من أمل اللقاء ونمضي، ولم أسألها ما اسم ابنها، كل ما قلته وهي تصر ثوبها على جسدها للمغادرة، دعي "الشال" خالة لا أحتاجه. فقط هذا، ومازال صوتها يرتجف ويفرّ من ذاكرتي ليخبرني كيف تقف الدمعة عند حدود العين، ورعشة صدرها ستظل تهتف بحرقة موجعة "أريد أن أرى ولدي"، لترددها بعد فترة قصيرة أمي وهي تزفر آخر أنفاسها قبل أن ترى ابنها وتفرح بلمسة لإصبعه الصغير يمرره من ثقب شبك ضيّق يمدّه لسلام مكبوت، وترددها منذ ستة أعوام الكثير من الأمهات ممن فقد أولادهم بين قتيل ومفقود ومهاجر في دوامة الدماء التي تخيط ذاكرة معتمة أخرى للسوريين، ذاكرة استبدلت فيها أحلام الخروج من "السجن" والعيش الكريم في وطن بلا حراس، بحلم انتهاء المقتلة.

لم أمتلك يوماً سوى نصف ذاكرة تجترّ ألمها، تفقدني وجه صديقة قديمة، والكثير من لحظاتي الجميلة، تشبه ذاكرة وطني وشعبه الغارق في أوجاعه، التي مضت وتمضي، كلعنة تحوّل مساحات كاملة من أعمار السوريين لرماد لا يغطيه شال، وتجعل من ذاكرتهم لوحاً خشبياً لمسامير القهر التي تدقّ بانتظار أصابع تخترق النزيف وتمتدّ لسلام ولسلم حقيقي يبني وطن الجميع وينسيهم كل ما هدر من وجودهم.

«كلني» التاريخ الطبيعيّ وغير الطبيعيّ لأكل لحوم البشر للكاتب بيل شوت

يحيى الملحم

يشير عالم الأحياء بيل شوت في كتابه الحافل بالتسلية، رغم ميله قليلاً إلى عدم التنظيم، إلى «الجانب المستديم من الحياة» الذي لا يترك أحداً منّا «سليماً» بل يحاول القارىء عند هذه النقطة أن يتلمّس رقبته ليتأكّد من سلامتها من علامات العضّ. لكنّ شوت يعني بوضوح أننا تعرّضاً للمسّ من قِبل أكلة لحوم البشر بطريقة ما تشمل الجميع، بدءاً من الساحرة الشرّيرة - آكلة الأطفال في قصة «هانسيل وجريتل» إلى هانيبال ليكتر، فإن أكلة لحوم البشر هي النقطة المركزية لقصص الإنسان. وبعبارة أخرى، أصبح أكل لحوم البشر هو الأفضل من سمك القدّ.

إنه من المستغرب أن نرى شوت وكأنه يدفعنا إلى جعل موضوعه جديراً باهتمامنا. إننا نتراجع خوفاً من كتاب عن أكل لحوم البشر ليس لأن الموضوع لا يهمّنا، بل لأنه يمضغ أحشاءنا. إنني لست على علم بأي شخص وفي أي وقت مضى قام بتأنيب أكلة لحوم البشر لكون فعلهم يبدو مملاً. لقد اتّهموا بالعديد من الأشياء المرعبة – أكبرها أكل أشخاص آخرين - ولكن إضافة إلى ذلك، فلديهم ذنوب أخرى كثيرة.

وعلى سبيل المثال، فإن أرمين مايفايس، الذي يقضي حالياً حكماً بالسجن مدى الحياة في ألمانيا لقيامه بأكل المهندس بيرند براونديس، بناءً على طلب من الأخير من إحدى غرف الدردشة حيث كان يبحث عن شخص يريد فعلا أن «يستهلكه». وبموافقة من «براونديس »، قام مايفايس بقتله وتقطيع أوصاله وعمل من لحمه سوتيه مع إضافة «الملح والفلفل والثوم وجوزة الطيب». وقال إن طعم لحمه يشبه طعم لحم الخنزير.

مع ذلك، فإن التركيز الرئيسي لكتاب شوت، ليس تركيزاً على أكلة لحوم البشر السيكوباتيين، وليس هو من قبيل تحبيذ الهانيبعلية في الحياة الفعلية، بل من قبيل الاهتمام بالموضوع كظاهرة بيولوجية وثقافية.
ثم يقوم بفحص وتقصّي ظروف هذه الظاهرة ومظاهرها المختلفة الأشكال التي تبنّاها المجتمع البشري أو الحيواني من خلال سلسلة رائعة من فصول كتابه.

في الأنثروبولوجيا، هناك نوعان أساسيان من أكل لحوم البشر. Exocannibalism ويعني تناول شخص من خارج المجموعة الاجتماعية الخاصة بك، ربما كنوع من التحيّة في الطقوس أو الحرب. وعلى ما يبدو فإن الكاريبيّين قد أكلوا لحوم سجناء العدوّ « لنقل الصفات المرغوبة، مثل القوة أو الشجاعة، من العدوّ المتوفّى لأنفسهم». أمّا Endocannibalism، على النقيض من ذلك، تعني تناول شخص من داخل العائلة أو المجموعة، ويمكن أن يكون ذلك من قبيل الحبّ أو الاحترام. وبالنسبة لقبيلة واري في منطقة الأمازون، كان تناول قطعة صغيرة من المتوفّى من أحد الأقارب مختلطة مع وجبة العظام والعسل يساعد في التغلّب على الحزن، حسب اعتقادهم.

> يتميز الكتاب بتصوير عدد قليل من المرضى النفسيّين، غير أنه يركّز على أغراض أكل لحوم البشر في المجتمعات البشريّة والحيوانيّة.

وهناك شكل أكثر تطرّفاً من endocannibalism هو أكل الأبناء الذي كان سائداً في الصين في الأزمنة الماضية. وروى كي راي تشونغ، مؤلف كتاب «أكل لحوم البشر في الصين»، أنه «كانت تقطع أجزاء من أجسام الأطفال ويصنعون منها الحساء لإرضاء أفراد الأسرة، وخاصة الوالدين». وغالباً ما كان يحدث ذلك في العصور الوسطى بين الأبناء والآباء، حيث يقطع جزء من فخذ المرء أو الذراع وتُطهى بعناية لأحد الوالدين

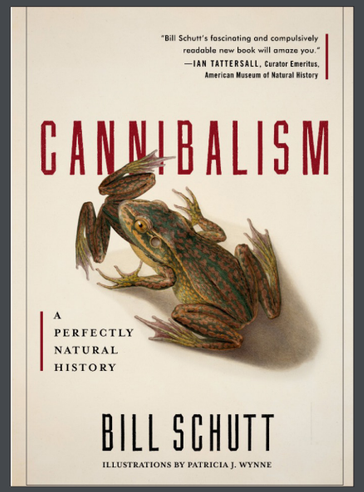

المريض في عصيدة الكونيغ المصنوعة من الأرز. و يذكّرنا الكاتب «شوت» أن أكل أجزاء من جسم الإنسان لم يكن دائماً مرتبطاً بالعنف أو الذبح. والمثال الأكثر وضوحاً هو تقليد تتّبعه الأمهات الجدد بأكل المشيمة بعد ولادة الطفل كوسيلة لتعويض المواد الغذائية التي تفقدها الأم أثناء الولادة. في ولاية تكساس، يلتقي شوت بالسيد كلير ريمبوس، مؤسّس شركة تدعى «مشيمتك» التي تبيع مجموعة واسعة من المنتجات ذات العلاقة بالمشيمة. ويذكر «شوت» أنه شارك السيّد ريمبوس في أكل وجبة من باتشو المشيمة أوسو المطبوخة مع الطماطم والثوم والبصل، وذكّرته تلك الوجبة « بحوصلات الدجاج، التي تشبه نسيج لحم العجل: المتماسك والطريّ».
إن القليل من الناس الذين قد يتعرّضون لتذوّق لحم البشر. وبرغم أحاديثنا الكثيرة عن أكل لحوم البشر، هناك عدد قليل جداً من الثقافات الإنسانية حيث يحدث ذلك في الواقع. وبصرف النظر عن الظروف القاسية مثل كارثة رحلة طيران أوروغواي من عام ١٩٧٢، عندما قرّر ١٦ من الناجين على جبل ثلجيّ بعيد وبشكل جماعيّ - وعلى مضض - أن يأكلوا بعضاً من رفاقهم الموتى.

ولكن أكل لحوم البشر لغاية لا ترتبط بالبقاء على قيد الحياة، هو أمر نادر الحدوث للغاية. يقول شوت أن ذلك يرجع جزئياً إلى وجود المحرّمات الغريبة القويّة ضدّها. أمّا من حيث فلسفة فرويد، فإن أكل لحوم البشر هو واحد من تلك الأفعال التي لا يمكن التصوّر أننا نمتنع عن إخفاء حقيقة أن لدينا الرغبة العميقة والبدائية للقيام بذلك. ولكن هناك دلائل قوية على أن معظم البشر لديهم رغبة أكثر قوة في عدم أكل لحوم بشر آخرين. إنه ليس محبّذاً أن نفكّر في أنفسنا كنوع من اللحوم.
من ناحية أخـرى، ليس لـدى العديد من الحيوانات مثل هذا التأنيب للضمير. وفي الطبيعة، كما يكتب شوت، أكل لحوم النوع الحيواني يأتي مع «مناطق رمادية، لا ذنب ولا خداع». حيث تصف الأجزاء الأخرى من الكتاب بعض أشكال غير عادية من أكل لحوم الحيوانات في نفس الفصيلة مثل تلك التي تحدث في المجتمعات غير البشرية. بالنسبة للحيوانات، فإن أكل لحوم بعضها مرتبط بفطرة التطوّر للتعامل مع المشاكل التي لخّصها «شوت» بوجود «عدد كبير من الصغار، عدم توفر مساحة كافية، وجود الكثير من الذكور، عدم توفر ما يكفي من الغذاء.»

وعلى سبيل المثال قد تأكل النسور الصغيرة الأشقاء المنافسة لها، وقد تدفع قسوة الظروف أن يقوم حيوان الهمستر بأكل صغاره، ولكن ربما تعتبر العناكب الحمراء من أكثر الأنواع دموية. حيث تقضم أنثى العنكبوت الحمراء بطن شريكها الذكر بعد التزاوج، ثم تضع ما يتبقّى من أعضائه في الشرنقة كوجبة مغذّية تتمتّع بها في وقت لاحق. وهكذا يكون دور الذكور من العناكب هو تمرير الجينات الوراثية كما يلاحظ شوت، وهذا من غرائب الطبيعة. وهكذا فإن أكل العناكب لبعضها هو أساس كل شيء في بقاء نوعها.

«لم يبقَ إلا البحث عن بدائل»

رولا أسد

يعود بنا فيلم «١٢ يوم، ١٢ ليلة في دمشق» إلى عام «ساعة الصفر»، تحاول مخرجته روشاك أحمد إنعاش ذاكرتنا وإقناع جمهور الفيلم الغربي بأن ما يحصل في سوريا هو ثورة ونضال ضدّ الديكتاتورية والقمع، تتجنّب أن تتورّط عاطفياً في السرد وتترك للكاميرا أن تتجوّل بين بيوت مخيّم اليرموك المهجورة والمقاتلين دون قيد، لا منها كمصوّرة ولا منهم كسلطة وحيدة في تلك المنطقة.

لو نبدأ من أكثر التعليقات التي سمعتها خلال العرض في برلين، وتصفين لنا تجربتك الشخصية كمصوّرة بين مجموعة رجال مقاتلين وعلى خطّ النار؟

شخصياً لم أفكّر ماذا يكون الفرق لو كنت امرأة أو رجلاً، الخوف كشعور إنساني

ينطبق على الجنسين، الخوف على النفس والرغبة في البقاء على قيد الحياة هي مشاعر إنسانية.

حتى المجموعة التي رافقتها لم يكن لديهم أي اعتبار كوني امرأة، اعتبارهم الوحيد كان «أنها مصورة وتريد نقل الأحداث التي تجري في البلد لجهات جيدة موضع ثقة، وحين كانوا يتذكّرون معارك سابقة، كانوا يقارنوني بمصوّرين رجال كانوا معهم، بالمختصر كانوا ينظرون إليّ حسب مهنتي وليس حسب جنسي».

بل حدث العكس تماماً وهو تنميط الرجل الشرقي، حيث تمّ التركيز كثيراً كوني امرأة مع مجموعة رجال، فالتنميط الذي واجهته بالمختصر أن أي رجل شرقيّ بذقن طويلة ويهتف «الله أكبر» هو إرهابي أو مصدر رعب أو ضد النساء.

ولكن هل لاحظتِ معاملة خاصة معك كونك امرأة، مثلا تنبيهك من وقوع انفجار كي لا تخافي كما جرى في إحدى مشاهد الفيلم؟

هذه التفاصيل تحديداً التي قصدت بها أنهم لم يكونوا يعيرون اعتباراً لكوني امرأة أو رجلاً، خلال تواجدي في اليرموك والحجر الأسود في دمشق تكفّلت المجموعة بأن يكون لي مكان لأبيت به، وهو نفس المكان الذي تواجد فيه ناشطات وناشطون وأطباء ميدانيين.

وأثناء أيام المعركة، لم يكن الأمر وكأنه عمل وفقط، كخروجي للتصوير ساعتين ثم أعود لمكاني، أبداً، كنت معهم في حالة استنفار لمدة ١٢ يوماً، وتواجدت معهم في نفس الأماكن التي تواجدوا فيها خلال تلك الفترة، وفي حالات التي يشعرون فيها بالخطر كان يتمّ تنبهي لاعتبار أنني مدنيّة.

لماذا اخترت مخيّم اليرموك كمنطقة لتصوير الفيلم؟

في الحقيقة كنت في رحلة بحث كي أفهم ماذا يحصل، نهاية ٢٠١٢ بداية ٢٠١٣، الوقت الذي عُوِّل فيه على ساعة الصفر، بالنسبة لي وقتها كان البقاء في مناطق النظام أقلّ أمناً وطمأنينة خاصة للناشطات والناشطين، وكان لابدّ من قرار، هل أبقى في دمشق وأشاهد بصمت دون أي ردّة فعل ما يحصل من قصف جوي على مناطق محيطة من خلف النافذة، وذلك كان بمثابة شعور قاتل جداً لي.

إضافة للتضييق في الوصول إلى المعلومات، وخوف النازحين الذين حاولت مقابلتهم للإدلاء بشهادتهم خوفاً من المخابرات السورية. لذلك لم يبقَ إلا البحث عن بدائل.

ترافق ذلك بكثافة الدعاية من النظام بأن ما يحصل في سوريا «إرهاب»، لذلك اخترت اليرموك كمكان للبحث عن ماذا يحصل هنا.

هل كان لديك تصوّر منذ البداية كيف سيكون الشكل النهائيّ للقصة، أم أنك كنتِ تصوّرين كونك كنت بالمكان والأحداث تجري أمامك؟

لم أكن أعرف كيف كانت ستتطوّر القصة، تواجدت بعض العناصر التي دفعتني لاتّخاذ القرار بالتصوير، فقد كانت لديّ الإمكانية للوصول إلى اليرموك، بالإضافة إلى أن الناس رحّبت بوجودي ووثقت بي، وقتها

اتّخذت القرار خاصة حين عرفت بأن هذه المجموعة تقاتل بمناطق مختلفة في الميدان، يلدا وعقربا وغيرها من المناطق جوار دمشق، وهم مصرّون على محاربة النظام في منطقة دمشق، وليس من مناطق أخرى. كنت أراقبهم كيف يتحدّثون بقناعة وإرادة.

وقتها تسألت إذا كان تعاملهم والأحاديث التي تدور أمام الكاميرا هي حقيقية أم أنه يُقال لي ذلك لأنني كنت أصوّر حينها، وكأنهم يقدّمون لي وثيقة بأن سلوكهم وأفعالهم حقيقية؟ وقتها أخذت القرار بألّا أصوّر ما يُقال لي لتقرير قصير لمحطة تلفزيونية، وإنما أردت أن أبقى وأشاهد قدر المستطاع تطوّر الأحداث.

هل تعتقدين أك نجحتِ في إظهار الوجه الإنساني للمقاتلين للجمهور العام، بعيداً عن تنميطهم كمقاتلين عنيفين أو المبالغة بإظهارهم كثوّار عظماء؟

لم أذهب في هذا الاتّجاه أبداً، لكنني حاولت نقل ما شهدت وهو أنهم ناس مختلفون وعفويّون، واهتماماتهم كانت سابقاً مختلفة، بعضهم كان يعمل وآخرون كانوا يدرسون، فجأة وُضِعوا في هذا الظرف الصعب، القصة التي أرويها ليست جميلة، بمعنى أنها ليست تضادّيّة الخير والشرّ، في النهاية هم كمجموعة مقاتلة أو عسكرية ليسوا بنفس القوة مقارنة بالنظام السوري، لذلك كان التعويل على العسكرة خاطئ، بالنسبة لي.

من كواليس تصوير الفيلم

مرّت أربع سنوات بين تصويرك للمشاهد الخام وبين العمل عليه في نسخته الأخيرة، لماذا كل هذا الوقت؟

إشكاليّة الموضوع بحدّ ذاته، كوني مؤيّدة للثورة السورية وجزءاً منها، ويحدث أنه إذا أردنا الحديث عن النضال سواء المسلّح أم المدنيّ يجب أن نتحدّث عنه بتغنّ وبطولة، عندما كنت أصوّر، كنت مؤمنة بأن الحلّ العسكري هو الحلّ الوحيد للناس، كي يحموا وجودهم وأمكنتهم، ولكن مع الوقت شعرت بأن ذلك بدون جدوى، وكان يجب أن نفكّر بطرق أخرى لم نعطِها الوقت الكافي، وهي العمل على مؤسّسات ومجتمع مدنيّ.

ومن جهة الخيبة، كلما كان الوضع يزداد صعوبة مع الوقت، لم أستطع أن أغضّ النظر وأتجاهله، خاصة وقت كنت أعمل على هذا المنتج، لم أكن أعمل بشكل أنه سيكون فيلماً في النهاية، وكان من المربك لي عندما انتهيت أن يُقال لي «مبروك»، الشعور كان بالصدفة وجزء من إرادتي أنه لدي وثيقة من هذا الزمن، وأريد أن أرويها وأن أشاركها مع الآخرين.

في النهاية حاولت من خلال تأجيل العمل على المواد أن أعطي نفسي مسافة بهدف إيجاد أجوبة على سؤال «ما الجدوى»، رغم أنني كنت داخل تلك القصة كل الوقت وكوني متورّطة عاطفياً، وباعتبار أنني عشت هناك فترة من الزمن وهؤلاء الناس وفّروا لي الأمان، لذلك كان لابدّ من بعض الوقت حتى أخرج نفسي من القصة، وأن أشاهدها من الخارج.

أن تكون سوريّا

نبيل الملحم

أن تكون سورياً، يعني أن تراقص الجمر، أنت هكذا، هكذا في الخريطة، لم لا؟ هل رأيتم خريطة بخط مستقيم، يحدها من الشرق إلى الشمال، سوى الخارطة السورية؟

أن تكون سورياً، يعني أن تكون في الزلزال، وأن تسمع أو تصغي إلى الزلزال، ومن الصعب.. من الحرام، من وابل اللعنة أن تكون أنت الزلزال.

وأن تكون سورياً، فكل ما عليك، أن تحمل الحقيبة، وكل مالك: أن تكون حقيبتك فارغة سوى من ذكريات صغيرة، كتلك التي تكتب فوق سبورة الدرس، ثم تاخذها الممحاة.

أن تكون سوريّاً، يعني أن تكون أمريكياً، أو تركياً، روسيّاً أو إيرانياً، وحين تذهب بك الإبل إلى البعيد، ستكون قطرياً، وعلى ظهرك سنام بعيرك، لتكون أنت البعير.. وأن تكون سوريّاً، فما عليك سوى أن تكون المؤقت في لعبة الوقت، وليس من معنى لساعات اليد، بدءاً من ساعة بيغ بن، وصولاً لتلك الساعة التي تلعنها لأنك ولدت.

أن تكون سوريّاً، يعني ان تحدّق من بوابات البنفسج الممنوع، ثم تسقط سهواً بالرصاص الصديق.. الرصاص العدو.. الرصاص اللاهي، المهم ان تسقط بالرصاص.

وأن تكون سوريّاً، فكل ماعليك أن لا تتعب من الغبار، وأن لا تملّ الرحيل، وأن تنسى حدود القلب، من أقصى القلب إلى أقصى القلب.

وأن تكون سوريّاً، غادرها، تلك البلاد التي تسقط الحرائق من ثدييها، كما لو كانت جنون عاشقة، ثم ترتديها كما لو كانت لحافك في الصقيع.

أن تكون، أو لا تكون، لم يعد سؤالاً شكسبيرياً، يرحل في اللغة، هو:»لقمة الخبز، جبال التسلق للتدحرج ثم التسلق للتدحرج، ثم إعادتهما إلى حيث لا سيزيف وصخرته.. إلى حيث أنت وصخرتك، فأنت مخلوق من سيزيف، وهو قطعة من تيه زمانك، لأنك السوري».

ان تكون سوريّاً، لا تكن أنيقاً كثوب سهرة، ولامترفاً كما عصير البرتقالة، كل ما عليك، أن تكون مستعداً للرحيل، بأسمالك الراحلة فوق كتفيك.

أن تكون سوريّاً، كن خارج الخريطة، فلا خريطة لك أصلاً، سيّان إن كنت ابن الكهف، أو ابن النهايات الحزينة، ولتكون سوريّاً كن أكثر فأكثر.. اصغي إلى كوهين بنديت:»أنت ابن الأزمنة البائدة».

لا الثورات تنتصر، ولا الدول تبقى.. هذا كي تكون سوريّاً، سعيداً مثل الصمت.

ولتكون كـن: عباءة مفخخة بالله ورسله، وبصحابة رسله، وقاضمي خبزه.. حزام ناسف

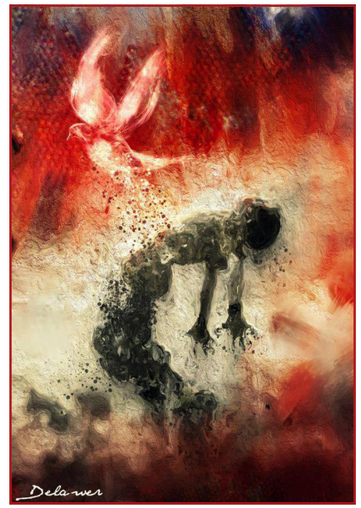

إن شئت.. فتيل مطفأ (يُفضَل أن تكون ذلك الفتيل).

كُن: تشكيلاً في الحيّ الباريسي، تائهاً كما خشبة في نهر الكسندر بلاتس البرليني، متسول في شارع الحمراء في لبنان، أو عازف وراء ظلال حاو في شارع الهرم القاهري.

ولتكون سوريّاً، عليك أن تنسى محمد الماغوط.. سليمان عوّاد.. لؤي كيالي.. نذير نبعة.. فواز الساجر، وأن تشدّ الرحال صوب هيفاء وهبي، لتسقط من بين نهديها سهواً، ثم تصغي إلى ديوانها الفريد.. ديوان ترقيص الحنجرة وانحباس الصوت.

ولتكون، عليك أن لا تكون انت.. فأنت، ابن الحميدية، ضريح بلال، شارع اسكندرون، أرواد، تدمر، وتلك المرأة التي مع كل ذكراها صهيل الجواد.

لتكون سوريّاً، لا تكن انت، تفاح الزبداني، زبيب السويداء، معاصر زيتون عفرين، لا تكن مشمش الغوطة، وجوزها.

ولتكون، لا تكن عاشقاً، يخدش نصل السكين، ثم يضرم في قلبه الحريق.

لتكون سوريّاً، لا تكن، فتى التسكع في النشيد، في صراخ أنثى هي الوقت كل الوقت.

لتكون سوريّاً يكفيك:

حطام المعنى..

وكان لصوتها..

نعم كان.

كل ماعليك ترديد ذلك الفعل.. الفعل المشتق من كان.. او اخواتها.. لا فرق.

-كان.

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

مراحل تطور أدوات الحوار السوري ..

Genev-1

Genev-2

Genev-3

Genev-4

Genev-5

Genev-6

كاريكاتير للفنان السوري عامر الزعبي